



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لحضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: بنوك

دور القروض المصرفية في التقليل من
إشكالية البطالة في الجزائر (2005-2015)
دراسة حالة: ولاية الوادي

إشراف الدكتور:

أحمد تي

إعداد الطالبات:

✓ صبرين هيشور

✓ كريمة بن حمية

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر صنف "ب"	عقبة ريمي
مشرفا	أستاذ محاضر صنف "ب"	أحمد تي
ممتحنا	أستاذ مساعد صنف "أ"	حنان بقاط
ممتحنا	أستاذ مساعد صنف "أ"	وردة سعادة

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرنا وأعزنا

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا إلى أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " أحمد تي " الذي لم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة..

و الذين لم يخلوا علينا بالمعلومات ولهم منا فائق الشكر والإحترام
وكما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة وعمال كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

والدي العزيز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة.. إلا برؤية وجهك الكريم.. إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير.. "والدي العزيز" إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض.. "والدتي الحبيبة"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي: "شريفة - بسمه" إلى من أرى التفاؤل بعينه، والسعادة في ضحكته، إلى الروح التي سكنت روحي.. "أحمد" إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أُمي.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء.. إلى ينابيع الصدق الصافي.. إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت.. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير.. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم "وداد - إيمان - سارة - صالحة - أصالة".

صبرين

الملخص:

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي على حد سواء وان تزايدت حدتها في الآونة الأخيرة. وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي وما هو سياسي و كذلك سكاني، وقد ترك ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أما الداخلين الجدد في سوق العمل وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل. و في ظل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في تأسيس الهيئات دعم وتشغيل الشباب، من خلال منح القروض لتأسيس المشروعات جاءت هذه الدراسة لاستكشاف: دور القروض المصرفية في التقليل من إشكالية البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) - حالة ولاية الوادي-

Abstract

There is no doubt that unemployment is becoming a worldwide phenomenon in both developed and developing countries with its increasing intensity in the recent period. Consequently, Unemployment in Algeria, which is rooted to many years ago as a result of multiple reasons led to its emergence and aggravation in the Algerian economy. One of its causes is economic and some are political, population. And all this has made the Algerian economy unable to provide sufficient employment opportunities to new entrants in the labor market and thus it becomes more complex and this is due to the lack of clear policies for jobs which help to increase employment opportunities. In light of the efforts the Algerian state the establishment of bodies to support and youth employment, through the granting of loans for the establishment of projects of this study was to explore: the rôle of bank loans to reduce the problematic unemployment in Algeria during the period (2005-2015) the case of the state of Wilaya El Oued.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر وتقدير
	الاهداء
	الملخص
I	الفهارس
III- II	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال البيانية
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الاختصارات والرموز
أ - د	مقدمة
الفصل الأول: الدراسة النظرية للبطالة والقروض المصرفية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة
06	المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها
10	المطلب الثاني: أنواع البطالة
13	المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها
17	المبحث الثاني: الأسس النظرية للقروض المصرفية
17	المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية وأهميتها
20	المطلب الثاني: مصادر القروض المصرفية ووظائفها
21	المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية
26	المبحث الثالث: سياسة الإقراض
26	المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها
28	المطلب الثاني: مبادئ سياسة الإقراض
29	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع البطالة في الجزائر وإجراءات الحد منها - حالة ولاية الوادي-	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر
36	المطلب الأول: تطورات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

فهرس المحتويات

38	المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر
39	المطلب الثالث: أسباب البطالة في الجزائر
43	المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لمكافحة البطالة في الجزائر
43	المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ
46	المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
49	المبحث الثالث: حالة ولاية الوادي
49	المطلب الأول: واقع البطالة في ولاية الوادي
59	المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي ودورها في تخفيض نسبة البطالة
67	المطلب الثالث: مساهمة القروض المصرفية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في توفير مناصب العمل بالولاية
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة
78	قائمة المراجع

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تطورات معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2005 - 2015	37
(2-2)	تطورات معدلات النمو السكاني في الجزائر 1990 - 2015	40
(3-2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	44
(4-2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	45
(5-2)	الهيكل المالي للتمويل في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	47
(6-2)	عدد المناصب التي تم خلقها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 2002 - 2015	48
(7-2)	التقسيم الإداري لولاية الوادي	50
(8-2)	التوزيع الجغرافي للسكان حسب المناطق الجغرافية ولاية الوادي سنة 2015	52
(9-2)	التوزيع السكان حسب السن ولاية الوادي سنة 2015	53
(10-2)	توزيع طالبي العمل حسب الجنس ولاية الوادي سنة 2015	57
(11-2)	تصنيف طالبي العمل حسب المستوى التعليمي ولاية الوادي سنة 2015	57
(12-2)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية الوادي 2004 - 2015	59
(13-2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط ولاية الوادي 2013 - 2015	60
(14-2)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية خلال سنة 2015	61
(15-2)	كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب البلديات لسنة 2015	64-63
(16-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل بالولاية للفترة 2004-2015	65
(17-2)	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي الوظائف لسنة 2015	65

الصفحة	عناوين الأشكال	رقم الشكل
55	توزيع طالبي العمل حسب المناطق الجغرافية سنة 2015	(1-2)
56	توزيع طالبي العمل حسب السن ولاية الوادي سنة 2015	(2-2)
66	توزيع مناصب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط سنة 2015	(3-2)
67	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط ولاية الوادي 2015-2002	(4-2)
68	توزيع العمالة على المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط 2015-2002	(5-2)
69	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط 2015-2005	(6-2)
70	توزيع العمالة على المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط 2015-2005	(7-2)

الصفحة	عناوين الملاحق	رقم الملحق
-	إنشاء مؤسسة مصغرة التمويل الشائي	الملحق رقم (01)
-	إنشاء مؤسسة مصغرة التمويل الثلاثي	الملحق رقم (02)
-	Evolution des PME par Commune	الملحق رقم (03)

قائمة الاختصارات والرموز

الاسم الكامل	الكلمة المختصرة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ENSEJ
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
الوكالة الوطنية للتشغيل	ANEM
وكالة ترقية ودعم الاستثمار	APSI
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PEM

مقدمة

تمهيد:

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول على حد سواء هي مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. ولكي تحقق الدولة نموا اقتصاديا، يستوجب عليها المزيد من المخرجات (الإنتاج)، التي بدورها تتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج). ومن ثم فإن تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يتطلب توافر حجم كبير من التشغيل، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة.

الجزائر كغيرها من دول العالم عانت ومازالت تعاني من ظاهرة البطالة نتيجة الأزمات والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، حيث ساهمت هذه التغيرات بشكل كبير في هذه الظاهرة.

أظهرت نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة بالجزائر والتي يعدها الديوان الوطني للإحصاء إرتفاع نسبة البطالة بشكل ملحوظ، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بعملية دعم الشباب والاستثمار لمحاربة هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، أرادت الحكومة الجزائرية علاج مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات أهمها منح قروض لتشجيع عملية الإستثمار ودعم الشباب من خلال إنشاء مجموعة من الوكالات والأجهزة المكلفة بذلك، من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم التوظيف.

إشكالية البحث:

تعتبر القروض المصرفية الممنوحة من قبل الهيئات والأجهزة الداعمة للشباب من أحد العلاجات المؤدية إلى خفض معدلات البطالة، خاصة وأن هيكل الفئة التي تعاني من البطالة في الوقت الراهن قد تغير، ففي فترة الثمانينيات من القرن الماضي كانت تتصف الفئة العاطلة عن العمل بأنها غير مدربة وبدون مستوى تعليمي، إلا أنها الآن ظهرت طبقة بطالة تملك مؤهلات علمية وتكوينية وشهادات جامعية عليا، وهي في تزايد مستمر.

من خلال ما سبق رأينا أن تكون إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى تساهم القروض المصرفية في التقليل من إشكالية البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على هذا الإشكال قمنا بتجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالقروض المصرفية؟
- ✓ ما هي الأسباب الرئيسية للبطالة، وكيف يمكن معالجتها؟
- ✓ ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، والتدابير المتخذة للتخفيف منها؟
- ✓ ما هو دور القروض الممنوحة من طرف أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر؟

✓ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي في توفير مناصب عمل؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ✓ القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهدوا بالالتزام بتلك الأموال وفوائدها وعمولاتها في تواريخ محددة.
- ✓ يعتبر النمو السكاني، واستخدام التكنولوجيا، من بين أهم الأسباب الشائعة التي تنتج عنها مشكلة البطالة بأنواعها، وحتى تتمكن الدولة من الحد منها يجب خلق وظائف جديدة، مع تحقيق التوافق بين نوعية البطالة والوظائف التي تم خلقها.
- ✓ الاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلة البطالة بمختلف أنواعها، وقد نصبت الدولة الجزائرية أجهزة للتشغيل للحد من ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل كبير.
- ✓ تلعب القروض الممنوحة من طرف أجهزة دعم وتطوير الاستثمار دورا كبيرا في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر وذلك من خلال تدعيم ومتابعة الإستثمار الذي بدوره يؤدي إلى خلق مناصب العمل.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة في توفير مناصب عمل بولاية الوادي.

مبررات اختيار البحث:

هناك جملة من المبررات كانت الدافع لاختيار الموضوع نذكر منها:

- توافق موضوع البحث مع طبيعة التخصص.
- تفاقم معدلات البطالة في الجزائر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الجوانب التالية:

- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الإقتصادية والإجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهي مشكلة البطالة.
- يبرز قدرة اجهزة دعم وترقية الاستثمار في استحداث مناصب العمل، وذلك من خلال القروض الممنوحة والموجهة للبطالين لمساعدتهم على انشاء المشاريع.

أهداف البحث:

انطلاقا من مبررات اختيار البحث يمكن حصر أهداف هذه الدراسة والتي تعتبر محاولات تتمثل في:

- عرض وتقديم الإطار النظري لمفهوم البطالة، من خلال ما تناوله الكتاب الاقتصاديون في أدبياتهم. وكذا عرض الجانب النظري للقروض المصرفية وتبيان أهميتها.
- عرض وتحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2005 – 2015.
- الوقوف عند آليات دعم الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر.
- محاولة إستخلاص العلاقة بين معدلات البطالة والقروض الممنوحة كآلية من آليات دعم للاستثمار.

مجال وحدود الدراسة:

تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي حيث ارتأينا أن تكون الدراسة داخل المؤسسة للتعرف أكثر على الواقع القروض الممنوحة، إضافة إلى زيارة الوكالة الوطنية للتشغيل بالولاية لإعطاء صورة عن خصائص البطالة، أما الحدود الزمنية فتتمثلت في الفترة الممتدة بين 2005 – 2015.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي وذلك عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرة البطالة. وكذلك عند تعريف القروض المصرفية وذكر خصائصها وأهميتها، أما المنهج التحليلي فسنستعمله في تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر وكذا في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المقدمة المتعلقة بالقروض الممنوحة من قبل وكالات الدعم وترقية الاستثمار والتي سيتم جمعها للتوصل إلى جملة من النتائج، هذا بالاعتماد على أسلوب الاستنتاج في المعالجة، وباستعمال أدوات الوصف الإحصائي وبعض المؤشرات الإحصائية المستمدة من مصادر مختلفة منها: بيانات من الديوان الوطني للإحصائيات بصفته المؤسسة المكلفة بتحضير قاعدة المعلومات حول الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

1. إشكالية التشغيل في الجزائر - محاولة تحليل - أطروحة دكتوراه، الباحث: دحماني محمد ادرويش، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012 - 2013، حيث كانت إشكالية البحث حول: إمكانية معدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب، حيث أعدت الدراسة في ثلاث أجزاء كل جزء يضم ثلاث فصول، الجزء الأول التشغيل والبطالة: الجدل النظري حول المفاهيم المرتبطة بسوق العمل، أما الجزء الثاني حول تفسير البطالة عبر المدارس الاقتصادية المختلفة، أما الجزء الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لسوق العمل في الجزائر. حيث توصل الباحث في نهاية بحثه إلى أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي أعدت في الجزائر بداية من سنة 2000، وفقا لأسس النظرية الكينزية، لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته. فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يبقى غائبا، وإن وجد فهو يواجه مشاكل هيكلية والمالية وقد حالت هذه العوامل مجتمعة دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب الخارجي ومنه فقد تبين جليا، محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي في التخفيف من حدة البطالة الهيكلية. ويبقى تأثيرها فقط في المدى القصير وبمس فقط البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي، تتشابه هذه الدراسة في بعض الجوانب، وتختلف عن دراستنا من حيث المنهج المستخدم فدراستنا تقتصر على الوصف والتحليل بينما الباحث اعتمد على التحليل القياسي.

2. دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012، مذكرة ماجستير، الباحثة: هلال سمية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة البويرة، 2014-2015، كانت إشكالية البحث حول مدى مساهمة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة، حيث أعدت الدراسة في ثلاث فصول، الفصل الأول تقدم الجانب النظري لمفهوم البطالة، الفصل الثاني الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي، أما الفصل الثالث مجهودات الدولة في معالجة البطالة في الجزائر، وتوصلت الباحثة في خاتمة البحث إلى النتائج التالية: تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد انتهاء هذه المشاريع المرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الإرتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية للجزائر يمكن الاعتماد عليها فيما بعد، حيث أن برامج الإنعاش الاقتصادي لم تستطع دعم النمو، وهذا نظرا لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي الجزائري مما أدى إلى استفادة المؤسسات الأجنبية من الطلب الذي خلقته هذه البرامج، وتشابه هذه الدراسة في الجانب النظري من حيث البطالة، ومحاولة تحليل واقع البطالة في الجزائر، بينما تختلف مع دراستنا كون أننا ناقشنا في بحثنا جزء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، وركزنا على شق واحد وهو الدعم المقدم للدولة لفئة الشباب في الجانب الإستثماري بينما الباحثة تحدثت عن مجهودات الدولة في معالجة البطالة بصفة عامة.

هيكل الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه وبغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم هيكلة الدراسة في الفصول التالية:

الفصل الأول المعنون "الدراسة النظرية للبطالة والقروض المصرفية"، والذي يتضمن دراسة للجوانب النظرية المتعلقة بالبطالة الجوانب النظرية القروض المصرفية، في ثلاثة مباحث أساسية، حيث يتناول المبحث الأول الدراسة النظرية للبطالة، أما المبحث الثاني فيتضمن الجوانب النظرية المتعلقة بالقروض المصرفية، بينما يعرض المبحث الثالث سياسة الإقراض.

الفصل الثاني المعنون "واقع البطالة في الجزائر وإجراءات الحد منها - حالة ولاية الوادي -"، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الإجراءات المتخذة لمكافحة البطالة في الجزائر، وفي المبحث الأخير سيتم التعرض إلى حالة ولاية الوادي.

الفصل الأول

الدراسة النظرية للبطالة والقروض المصرفية

تمهيد:

تعتبر البطالة في الوقت الراهن من أخطر المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها، وتبرز خطورة هذه المشكلة في تزايد عدد العاطلين عن العمل، يشكل إهدارا لعنصر العمل البشري، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية وخيمة، إضافة إلى أن البطالة تشكل بيئة لنمو الجريمة والتطرف والعنف. إن هدف التقليل من حجم البطالة وأسبابها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع، كما حظي باهتمام كبير من العديد من الباحثين ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة البحث عن استثمارات مالية فعالة، وتعتبر القروض المصرفية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك.

وعليه من خلال هذا الفصل سيتم إعطاء بعض التعاريف والمفاهيم للبطالة والقروض المصرفية ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للقروض المصرفية.

المبحث الثالث: سياسة الإقراض.

المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة.

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي اتخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدراسة والتحليل، ونظرا للاهتمام الكبير بها كثرت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها، وعليه من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على ما تحمله هذه الظاهرة من معاني وكيفية قياسها، وأنواعها، والأسباب المؤدية لظهورها.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق للبطالة من خلال تعريفها وعرض كيفية قياسها.

الفرع الأول: تعريف البطالة:

1. تعرف البطالة:

على أنها عدم وجود عمل في المجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين¹. بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل.

2. تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية²:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237.

²Bureau international du travail , la normalisation international du travail, nouvelle série 53 GENEVE, 1953, pp 48-49.

3. تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

يعرف الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية¹:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولم لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

الفرع الثاني: قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هام لأداء الاقتصاد حيث يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل. وقبل تحديد كيفية قياس البطالة فإنه يجب تحديد بعض المفاهيم والتعاريف الأساسية والمتعلقة ببنية السكان وهذا حسب معايير المكتب الدولي للعمل.

أولا - بنية السكان:

إن مجموع السكان يتكون من السكان النشطين الذين يمثلون القوى العاملة والسكان الغير نشطين الذين يشكلون السكان خارج القوى العاملة²:

1. **السكان غير النشطون:** هم تلك الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل وليست جاهزة لشغل منصب عمل وتشمل :

- ✓ الأفراد دون سن معينة وتختلف هذه السن من بلد لآخر.
- ✓ الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد والتي غالبا ما تكون بين 60 و 65 سنة.
- ✓ الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثال المرضى والعجزة وطلبة المدارس وكذا النساء الماكثات بالبيوت.

¹ L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, N° 226, éditions ONS, Algérie, 1995, p8.

² بلعباس رابح، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005، ص06.

2. السكان النشطون :

تضم هذه الفئة كل الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، مع إستبعاد من هم دون سن 16 وكبار السن والمتقاعدين العاجزين وربات البيوت غير الراغبين في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة. وتتكون الفئة النشطة من مجموع السكان العاملون والسكان العاطلون عن العمل.

أ- السكان العاملون:

تحتوي هذه الفئة على جميع الأشخاص الذين صرحوا أنهم مارسوا نشاطا إقتصاديا، أو تجاريا خلال مدة معينة في أي مجال وسواء كانت مقابل أجر لدى الغير، أو أعمال ذاتية في مؤسسة خاصة.

ب- السكان العاطلون "البطالون":

هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم لم يشتغلون، خلال مدة معينة أي لم يحصلوا على أي عائد نتيجة قيامهم بعمل سواء كان بأجر لدى الغير، أو عمالة ذاتية في مؤسسة خاصة رغم رغبتهم في العمل وإلتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب الشغل.

ثانيا- معدل البطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من الفئة النشيطة في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{السكان النشطون + المتعطلون}} \times 100$$

كما أنه يمكن استنتاج بعض المعدلات المهمة في سوق الشغل مثل:

✓ **معدل النشاط :** وهو النسبة بين السكان النشطين والمجموع السكان الكلي.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{السكان النشطون}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

✓ **معدل التشغيل :** وهو النسبة بين السكان المستغلون إلى السكان النشطين.

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{السكان المستغلون}}{\text{السكان النشطون}} \times 100$$

ويجدر الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف المعايير المعتمدة وتتمثل أوجه الإختلاف فيما يلي¹:

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 49.

- الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين.
- الفترة الزمنية للبحث عن العمل.
- كيفية التعامل إحصائياً مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
- التباين في كيفية إنتاج البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق حجمها.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

هناك عدة أنواع للبطالة تختلف باختلاف طبيعتها وأسبابها، ومنه يمكن أن نذكر الأنواع التالية للبطالة:

1. البطالة الدورية:

تنتشر البطالة الدورية في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض إقتصادها الوطني للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني ومن ثم تفشي البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات آثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلدان¹.

2. البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، بالإضافة إلى خريجي الجامعات والمدارس والذين يتحولون إلى البحث عن العمل لأول مرة، وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ذلك أن إنتقال عامل من منطقة إلى أخرى أو من مهنة إلى أخرى، أو من مهنة إلى سواها يتطلب فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها، ويؤدي نقص المعلومات إلى عدم إلتقاء رغبة الطرفين، ويقدر ما تتوفر المعلومات بقدر ما تنقصر فترة إنتظار العمل. يقل هذا النوع من البطالة كلما إرتفعت تكلفة البحث عن العمل والتي هي عبارة عن فارق الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات والنشر والإعلان في الصحف ووسائل الإعلام². فهذا النوع من البطالة يتوقف على طبيعة هيكل سوق العمل في البلد والمؤسسات المنظمة له من حيث طبيعة عقود العمل وطبيعة التوظيف والتسريح من العمل وكذا فعالية وكالات التوظيف وشبكات الإعلام.

¹ كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 12.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 27.

3. البطالة الهيكلية:

تسمى هذه البطالة بالهيكلية لأنها ترتبط بمحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية، وتظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، كما تكون نتيجة لإلغاء وظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما، أو التعديل الجغرافي للهيكل. فالتغير الهيكلي في الإقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمهارات المعروضة في منطقة معينة، أو عدم توازن عرض العمل والطلب عليه بين المناطق¹.

وتنشأ البطالة الهيكلية نتيجة لعدة أسباب أهمها²:

• التغيرات في هيكل الطلب:

كلما زاد الدخل الحقيقي كلما قلت النسبة المنفقة على السلع الاستهلاكية الضرورية وزادت النسبة المنفقة على السلع الكمالية. وهذا يعني أنه مع حدوث تقدم إقتصادي تتغير الأذواق والإحتياجات وينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية إستيعاب هذه البطالة في الثانية.

• التغير التكنولوجي:

يؤدي التغير التكنولوجي إلى إستحداث فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة. ويترتب على ذلك الإستغناء عن خدمات عدد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج الفنون الإنتاجية القديمة دون أن يكونوا قادرين على الإلتحاق بالوظائف التي إستحدثها التغير التكنولوجي لإختلاف مؤهلاتهم.

• التغير في الهيكل العمري للعمالة:

كلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن حديثي التخرج قليلي الخبرة من القوة العاملة أدى ذلك إلى زيادة البطالة الهيكلية نظرا لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل عديد من الوظائف الشاغرة لدى هؤلاء الشباب، خاصة الوظائف الإدارية العليا والوظائف الفنية ذات المؤهلات العالية.

¹ محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 190.

² علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح عليها، الدار الجامعية، إسكندرية، 2005، ص ص 22 - 24.

4. البطالة السافرة (المفتوحة):

يعتبر هذا النوع من البطالة أكثر أنواع البطالة إنتشاراً لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، ويعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الآلات محل الإنسان. ويسمى هذا النوع من البطالة ب: البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة إحتكاكية أو هيكلية كما يمكن أن تكون دورية¹.

وينتشر هذا النوع من البطالة خاصة في الدول النامية، فالجزائر مثلاً تعاني من هذه البطالة فكثير من الشباب بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني لا يجدون وظائف.

5. البطالة الموسمية:

يقصد بها عدم إنتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي، حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. ويشمل هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى. ويسمى هذا النوع من البطالة أيضاً ب: البطالة الجزئية².

6. البطالة المقنعة:

يتمثل هذا النوع من البطالة في وجود فائض من العمال يعملون في المؤسسات خاصة الإدارات الحكومية المختلفة والشركات العامة وكذا في المجال الزراعي، بحيث أنه يمكن الاستغناء عن الكثير منهم دون أن يتعرض الناتج للنقص أو دون أن يختل العمل الحكومي أو النشاط الإنتاجي للشركات العامة وغيرها. ففي كل هذه الحالات لدينا بطالة مقنعة. وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية خاصة³.

7. البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الإختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الإستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو للبحث عن منصب عمل بإمتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل. أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو إختياره. وهي تحدث عن طريق

¹ محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب الواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 03.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص 270.

³ زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ص 77.

تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد¹.

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها.

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية وتتواجد بنسب متفاوتة في كافة بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نظرا لإختلاف أسباب انتشارها، والآثار المترتبة عليها. وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب البطالة.

تتعدد وتختلف أسباب البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية كالآتي:

أولا - أسباب البطالة في الدول المتقدمة:

تظهر البطالة بدرجات متفاوتة بين الدول المتقدمة ويرجع ذلك أساسا إلى سببين وهما²:

1- التقدم التكنولوجي المتنامي: حيث أصبحت الآلة تحل محل الإنسان، كما أن من ميزة هذه البلدان أنها تستبعد المشروعات كثيفة العمالة.

2- الاندماج بين الشركات العالمية: في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي تقوم بالإستغناء عن عدد كبير من العاملين بهدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح، وهذا ما ينجر عنه زيادة معدلات البطالة في هذه الدول.

ثانيا - أسباب البطالة في الدول النامية:

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الدول النامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي³:

1. النمو السكاني:

تتميز غالبية الدول النامية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة وهذا ما يترجم إلى نمو في قوة العمل بمعدلات كبيرة أيضا مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية إن لم نقل كلها، ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ حربي محمد عيسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 145.

منخفضة في معظم البلدان النامية. ما يمكن قوله هو أن المشكل ليس في النمو السكاني وإنما المشكل يكمن في عدم مرونة سوق العمل والجهاز الإنتاجي في هذه الدول وعدم إستجابتهم للزيادة في عرض العمالة.

2. التبعية الاقتصادية:

وينتج عن هذه التبعية أنه في حالة حدوث أي تقلبات إقتصادية في الدول المتقدمة فحتما تتأثر الدول النامية بتلك التقلبات. فحدوث الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف سياسية وإقتصادية في الدول المتقدمة يؤدي دائما إلى حدوث ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من الموارد الأولية من البلدان النامية فحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقول دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية وهو مصدر دخلها في بعض الدول، فالجزائر مثلا 99 % من صادراتها محروقات. ومنه إرتفاع معدلات البطالة في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية.

3. فشل جهود التنمية:

الكثير من البلدان النامية حاولت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية خلال سنوات الستينات والسبعينيات من خلال تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من إنخفاضها. ومنه فشلت هذه السياسات وأدت إلى تدهور مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.

4. تفاقم أزمة المديونية:

من نتائج الإستدانة بالشكل الذي إتبعته الدول النامية خلال سنوات الثمانينات من خلال إعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التنمية، وأن اللجوء إلى الاستدانة من شأنه أن يرفع معدل النمو الاقتصادي، هو إنخفاض حجم الإنفاق الاستثماري بسبب إستنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصرف إضعاف قدرة الدول النامية المدينة على الإستيراد، وتعطل الطاقات الوطنية، الشيء الذي أثر سلبا على النمو الاقتصادي. وبالتالي إنسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وإن كانت مساهمة هذا الأخير منخفضة بسبب طبيعة التوجه الاقتصادي الذي يميز جل هذه الأعمال.

الفرع الثاني: آثار البطالة.

للبطالة آثار متعددة وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار والتي تشمل كل من الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والأمني.

1. الآثار الاجتماعية:

ينجم عن البطالة آثار سلبية على نفسية الشباب نتيجة فقدانهم لمناصب عملهم، أو طول فترة البحث عن العمل وبالتالي تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب ويزداد الشعور بعدم الإرتياح والقلق، والشعور كذلك بالفشل والإحباط مما ينعكس على علاقاتهم بالمجتمع، ويتولد لدى الشباب البطالين شعور بالقنوط واللامبالاة واليأس من إمكانية تحسين حالتهم في المستقبل، وبذلك تقل مقاومتهم النفسية والاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعلهم يتعرضون ويتأثرون بسهولة بالتيارات الانحرافية¹.

2. الآثار السياسية:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة. ويستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من الشباب ويددؤون في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن².

3. الآثار الأمنية:

إن البطالة لها آثارها على المستوى الاجتماعي والسياسي والأمني أيضا باعتبار أن البطالة ترتبط بانقطاع الدخل ومن ثم صعوبة الحياة نتيجة العجز عن تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف وجرائم الآداب العامة وانتشار المخدرات ومصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر ذات إغراء مرتفع للضائعين من الشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات فضلا عن شدة الإحساس بالفقر بالإضافة إلى النقمة على الأغنياء وعلى المجتمع بصفة عامة، وضعف الولاء والانتماء للبلاد. ونتيجة لكل هذا فالبطالة تؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي للبلاد بسبب إنخراط أعداد كبيرة من المتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة³.

4. الآثار الاقتصادية:

تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم

¹ إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 142.

² زيب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة. بالإضافة إلى ما سبق فالبطالة تؤدي إلى فقدان العاطلين عن العمل لمهارتهم بسبب طول فترات الإنتظار، وبالتالي يفقدون جزءا كبيرا من خبرتهم ومهارتهم. فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالإستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العمال لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عملهم¹.

نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الإحتياجات الأساسية للمتعطلين، فالحكومات تجد نفسها أمام مشكلة سياسية وإجتماعية وأمنية خطيرة يجب مواجهتها وهذا كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم، ولهم وعائلاتهم إحتياجات أساسية. وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة. إن مبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب في إنشاء بعض الهياكل القاعدية كالطرق والجامعات وغيرها².

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص260.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للقروض المصرفية:

يعتبر التمويل عن طريق القروض عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة إقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال منتج. فالتمويل عن طريق القروض يرتبط بالبنوك والتي تعتبر المحرك لأي دولة، كما أن المؤسسة والأفراد تلجأ للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها وبدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسائل التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها وإمكاناتها المستقبلية. وسنحاول التطرق لأهم النقاط المتعلقة بالقروض المصرفية من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية وأهميتها.

نتناول في هذا المطلب تعريف القروض المصرفية وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف القروض المصرفية:

نظرا للمكانة التي أصبح تحتلها القروض المصرفية في الميادين الإقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف:

تعريف 01: إن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما وهو (الدائن)، ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته بمنح الأموال إلى شخص آخر وهو المدين أو يعد بمنحها إياه ويلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة¹.

تعريف 02: القرض هو عملية توظيف بسيط ذات عائد متواضع، تضمن للبنك إمكانية السداد ومواجهة طلبات السحب أما هنا فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي، يحقق عائدا مناسباً ولكنه في نفس الوقت يمثل خطورة معينة².

تعريف 03: عملية القرض هي التي تهدف لتزويد شخص فورا بسلعة أو قيمة، وذلك بتحصيل العبد بصفة مؤقتة³.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 55.

² مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 113.

³ اللوشي محمد، الأخطار المصرفية للقروض البنكية تقييم خطورتها و التحكم فيها، رسالة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2001-2002، ص 69.

ومن الخصائص البارزة التي تتميز بها القروض المصرفية ما يلي¹:

1 - **الثقة بين الطرفين:** وهي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم التسديد في الوقت المحدد.

2 - **تحديد مدة الاستحقاق:** يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.

3 - **التعهد أو المبادرة:** يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد .

4 - **الربح أو الفائدة:** يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

الفرع الثاني: أهمية القروض المصرفية.

يمكن النظر إلى أهمية القروض المصرفية من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الإقتصاد بالأموال اللازمة ومن خلال هذا فإن للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من وجهة المقرض ومن وجهة الهدف كما تعتبر القروض المصرفية إحدى الموارد الأساسية الذي يعتمد عليها البنك للحصول على إيراداته وأيضاً القروض، وهي إحدى محركات النشاط الإقتصادي، ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى القروض المصرفية من زاويتين²:

أولاً: من وجهة نظر البنك التجاري:

تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنك، ولذلك تولي المصارف القروض المصرفية عناية خاصة ويضاف إلى ذلك إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية المصارف تشير دائماً إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وتنظيم ملائم الأرباح مع إمكانية الحفاظ بقدر من السيولة لمواجهة السحب من إحتياطيات من العملاء.

وتعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وأيضاً من وجهة نظر البنك فإن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالإستثمار أكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الإستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظراً لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الإستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري كما يعد الائتمان الإستثماري الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً

¹ جعفري حياة، قاسم مليكة، تفسير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 09.

² عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 105.

لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى إختيار البنك التجار إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها¹.

ثانيا: من وجهة النشاط الاقتصادي:

للقروض دور بالغ الأهمية داخل الإقتصاد الوطني، فهو نشاط إقتصادي في غاية الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني كما ألقى الكثير من الإقتصاديين بتبعية عدم الإستقرار الإقتصادي وما يحدث من تقلبات إقتصادية إلى سياسة النظام المصرفي بشأن الإئتمان إلى القروض وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الإنعاش أو التردد في منحه في فترات الإنكماش على خلاف ما يجب عليه الوضع.

من هذه الوجهة يتبين أن للقروض دورا هاما في تمويل حاجات إقتصاد الوطني من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات... إلخ. فمثلا الأموال المقرضة تساعد على عمليات الإنتاج، والتوزيع والإستهلاك، وبالتالي فإن منح القروض تمكن المصارف من المساهمة في النشاط الإقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص عمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسن مستوى المعيشية، وفي ما يلي يمكن أن نبين ما يفعله القرض من جوانب إيجابية في النشاط الإقتصادي²:

- مواجهة التضخم والكساد.
- تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية الإصدار النقود القانونية.
- أداة بيد الدولة للرقابة تستخدمها في النشاط الإقتصادي وذلك من خلال إستخدامها للأرصدة الإئتمانية المخصصة لها.
- إن منح القروض يمكن للمصارف من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه.
- خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الإقتصادية وتحسن مستوى المعيشة.

¹ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 165.

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 113.

المطلب الثاني: موارد القروض المصرفية ووظائفها.

يتكون النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، وموارد هذه المؤسسات في منح القروض وهي:

الفرع الأول: موارد القروض المصرفية.

تتمثل موارد القروض المصرفية فيما يلي¹:

• موارد البنوك: وتتمثل في:

- النقود التي خلقتها والتي تغطي ودائعها.
- الادخار السائل أو قصير المدى الذي يجمعه البنك.
- الموارد المقترضة للأجل الطويل ورأس مالها الخاص.
- موارد وصناديق القرض البلدي: تتكون من قروض وهبات وجماعات محلية.
- موارد وشركات مالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
- موارد المؤسسات الخاصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
- موارد مالية للخزينة العامة: تتمثل في:
- موارد الادخار.

- موارد من عند المؤسسات المالية وخاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها.

الفرع الثاني: وظائف القروض المصرفية.

تتمثل وظائف القروض المصرفية فيما يلي²:

1- وظيفة تمويل الإنتاج: إن إحتياجات الإستثمار الإنتاجي المختلفة في الإقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخم من رؤوس الأموال، ولما كان من المعتذر على كل المنتجين توفير إحتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والإستثمارية المختلفة.

¹ حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 04.

² شاكر قويني وآخرون، القروض المصرفية، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 11، جويلية 2011، ص 02.

2- وظيفة تمويل الإستهلاك: المقصود بوظيفة تمويل الإستهلاك، حصول المستهلكين على السلع الإستهلاكية بدفع ثمنها آجلا، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الإستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة.

3- وظيفة تسوية المبادلات: إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أن كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة على الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد فإن إستخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، على شكل تسهيلات إئتمانية تمنحها البنوك لعملائها كحسابات الجاري مدين، والسحب على المكشوف تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسويتها.

المطلب الثالث: أنواع القروض لمصرفية.

تقسم القروض المصرفية وفق عدة معايير إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي بإختصار:

الفرع الأول: تصنيف القروض حسب معيار الزمن:

حسب هذا المعيار تنقسم القروض المصرفية إلى ¹:

أولاً: القروض قصيرة الأجل:

تبلغ مدتها عادة أقل من سنة وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات وودائع، ونظرا لقصر أجل إستحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالإنخفاض، وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

1. قروض الإعارة: وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

2. الحساب الجاري: هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

ثانيا: القروض المتوسطة الأجل: هي التي تمتد آجالها إلى 5 سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

ثالثا: القروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فهي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

¹ مدحت الصادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 295.

وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد المصارف الأخرى فيما بينها تعرف بقرض المشاركة ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب والذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه من بنك واحد فقط نظرا لضخامة قيمة هذه القروض وذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقرض عميل واحد.

الفرع الثاني: تصنيف القروض من حيث الغرض منها أو النشاط الإقتصادي:

تصنف القروض المصرفية من حيث النشاط الإقتصادي إلى:

أولاً-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال: نشاط الإستغلال هو كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب إثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الإستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك وخاصة التجارية منها وتنقسم إلى قسمين:

1. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتنقسم إلى¹:

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون ومدتها الزمنية تمتد لبضعة أيام.

ب- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى سنة.

وهناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القرض:

❖ عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب إرتفاع الطلب.

❖ عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة.

❖ عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

ج- القروض الموسمية: هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي ولا

يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنح

هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة الى غاية 9 أشهر.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

د-قروض الربط: عبارة عن قروض لفترة قصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنبه خسائر تأخر نشاطه وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو الناقصة نتيجة لبعض العوامل منها:

- مبيعات مختلفة كالعقارات، آلات، السلع، تأخر إيراداتها يؤدي إلى طلب قرض الربط وهو مؤقت ريثما تتم التدفقات النقدية.
- إصدارات مختلفة الأسهم وسندات ونتيجة لتأخر تدفق الأموال يأخذ عملية الإستثمار فيتم التمويل بقروض الربط.

2. القروض الخاصة: موجهة لتمويل أصل معين وتقسم إلى:

أ- تسبيقات على بضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى زبون لتمويل مخزن معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها. ويمنح هذا النوع خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القوة وغيرها. ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف مصنعة¹.

ب- تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن إتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، تجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال، وتسمى هذه القروض وتسمى هذه القروض التي تمنحها المصارف من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية. وتوجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها المصارف لتمويل الصفقات العمومية²:

- **قروض التمويل المسبق:** يمنح عند إنطلاق المشروع ولا يتوفر للمقاول الأموال الكافية لإنجاز، ويعتبر قرضا على بياض لنقص الضمانات.
- **التسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** عندما يقوم المقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا ولكن تم ملاحظة ذلك يمكنه أن يطلب من البنك منح قرضا.

¹ عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 84.

² نفس المرجع السابق، ص 84 - 85.

• تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة: وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل إنتهاء الإنجاز.

ج- الخصم التجاري: وتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى بسعر الخصم¹.

3. القرض بالتزام (التوقيع): هو قرض لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى. أي أن البنك لا يعطي نقودا لكن يعطي ثقته فقط، وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية²:

أ- الضمان الإحتياطي: هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان (البنك) شروطا معينة لتنفيذ الإلتزام، وقد يكون لا شرطيا، إذ لم يحدد أي شرط لتنفيذ الإلتزام.

ب- الكفالة: هي عبارة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته، ويحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة ومبلغها.

ج- القبول: هو إلتزام يمنحه البنك في صورة إمضاء يضعه على ورقة تجارية لضمان تسديدها عند الآجال. القبول يختلف عن الضمان الإحتياطي نظرا لأن البنك المانع للقبول يصبح الملتزم الرئيسي تجاه الدائن.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار: هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج وإما على عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ونشاطات الإستثمار تختلف عن نشاطات الإستغلال من حيث الموضوع والطبيعة والمدة وتبعاً لذلك تختلف قروض تمويلها وهي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل وتقسم قروض الإستثمار إلى نوعين:

1. عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الإستثمارات: نميز بين نوعين من هذه القروض حسب طبيعتها متوسطة وطويلة الأجل³:

¹ قاسمي أسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2008 - 2009، ص 82.

² أحمد بن حسين، خطابات الضمان المصرفية، مؤسسات الشباب الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 57.

³ هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 - 2012، ص ص 22 - 23.

أ- قروض متوسطة الأجل: لا يتجاوز عمر إستعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال نهيك عن المخاطر المتعلقة بإحتمالات عدم السداد وتقسم إلى نوعين:

• قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

• قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: هذا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة الخصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

ب- قروض طويلة الأجل: تمتد هذه القروض من 07 إلى 20 سنة وتتكفل بمنحها مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها: إشترك مؤسسات في تمويل واحد أو طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية.

2. عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري):

أدخلت هذه الطريقة تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقرضة.

• تعريف الائتمان الإيجاري: هو الائتمان الذي يمنحه التجار إلى المتعاملين معهم، سواء الائتمان الذي يمنحه تجار الجملة إلى تجار المفرد، أو الذي يمنحه تجار المفرد إلى الأفراد المتعاملين معهم، ولقد تعدد أنواع الائتمان الإيجاري ونذكر منها¹:

- الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد: وحسب هذا التصنيف هناك نوعان من الائتمان الإيجاري: الائتمان الإيجاري المالي والائتمان العملي.

- الائتمان الإيجاري حسب موضوع العقد: وينقسم بدوره إلى إئتمان إيجاري للأصول المنقولة، وإئتمان إيجاري للأصول الغير منقولة.

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص268.

المبحث الثالث: سياسة الإقراض

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض وفيما يلي سنتطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه السياسة، حيث سنقوم بدراسة كل من مفهومها ومكوناتها وأسس هذه السياسة، مع إبراز أهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها.

سنتعرف من خلال هذا المطلب إلى مفهوم السياسة الإقراضية وأهم مكوناتها:

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإقراض.

تعرف سياسة الإقراض: على أنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. وبناءً على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض¹.

سياسة الإقراض هي الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص وبما يحقق الأغراض الآتية²:

- ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة.
- توفير العميل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية وبالتالي إجتنب أي حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ.

- تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض.

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقاً لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي³:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 118.

² فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 126.

³ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف - السياسات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 250 - 252.

1- الأخذ في الحسبان الإعتبارات القانونية:

يجب أن تعكس السياسة الإشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الإئتمان وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الإئتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

2- تقرير حدود ومجال الإختصاص:

حيث تبين السياسة حدود ومجال الإختصاص ومستوى إتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

3- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة، مثال ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات إستيراد السلع من الخارج ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان مثلاً، ففي هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها البنك في ظل الظروف الحالية.

4- التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الإئتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المقدمة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدماً وبصفة عامة لابد من وجود خطوط ومعايير إرشادية تزودها إدارة الإئتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث إختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

5- المنطقة التي يخدمها البنك:

يجب أن يتقرر مقدماً المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

6- شروط ومعايير منح الائتمان:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري عن طلب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي.

7- إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان:

بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدوّن في كتيب، ويبدو ذلك واضحاً في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الائتمان ولاشك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

المطلب الثاني: مبادئ سياسة الإقراض.

تسعى المصارف أساساً إلى تحقيق عنصرين أساسيين هما: الربحية، ومتطلبات السيولة، حيث لا تستطيع إدارة المصارف استثمار كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات والمساعدات الائتمانية لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة، وبالمقابل لا يمكننا الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية لذلك فإن إدارة المصارف تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن بين مختلف مبادئ السياسة الإقراضية والمتمثلة في¹:

أولاً: مبدأ الربحية: تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها، وتحقيق الأرباح بالنسبة للمصرف تعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

1- الإيرادات : وتشمل إيرادات المصرف ما يلي:

- **الفوائد الدائنة:** وهي مجموع التسهيلات الائتمانية.
- **العمولات الدائنة:** هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين.
- **فروقات العملة الأجنبية:** هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- **إيرادات أخرى:** مثل عوائد الاستثمار، العوائد المالية، عوائد متأتية من خصم الكمبيالات... إلخ.

2- التكاليف: وتتمثل في:

- **الفوائد المدينة:** تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- **العمولات المدينة:** وهي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه.
- **المصاريف الإدارية والعمومية.**

¹ هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص 23 - 24.

ثانيا: مبدأ السيولة:

نقصد بمبدأ السيولة مدى قابلية أي أصل للتحويل إلى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والإستجابة لطلبات الإقراض وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها:

1- مدى ثبات الودائع: أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الإستحقاق.

2- قصر مدة القروض البنكية الممنوحة: أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما إطمأنت البنوك، لأن التغيرات والتقلبات تحدث في المدى البعيد أو القريب.

ثالثا: مبدأ الأمان:

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالإعتماد على سمعة العميل التجارية، إنتظام العميل في سداد الإلتزامات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فمن الضروري الإعتماد على كفاءة وخبرة العاملين في المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالحيث الداخلي والخارجي لطالب القرض.

رابعا: مبدأ الاستمرارية: أي ضمان البنك استمرارية نشاطه لتحقيق أهدافه.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقتراض نذكر منها ما يلي:

1. الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على أنواع القروض بشكل مباشر بدورة النشاط الإقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الإقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين. كما تؤثر حالة الزواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2. موقع البنك:

حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة¹.

3. تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر جنية مودع تتوازي مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطر المنتظرة وذلك بغرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض².

4. حجم الودائع:

لاشك في أن حجم الودائع لدى البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك الاقراضية فكلما كان حجم الودائع أكبر كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر فالبنك دائماً يقرض من الودائع التي لديه أما الرأس المال البنك وإحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمل البنك³.

5. رأسمال البنك وإحتياطاته : تتأثر السياسة الإقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين هما⁴:

أ- يستخدم رأس مال وإحتياطاته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع وعليه كلما زاد رأس المال والإحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر أو على تحمل المخاطر التي تؤدي بعضها إلى الخسائر إضافة إلى أن الزيادة تقوم وتساعد البنك في إطالة أجل قروضه .

ب- إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لإعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يذكر بقدرته في مواجهته المصاعب الإقتصادية، وتكون قدرته أكبر على سداد إلتزاماته.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 204.

³ نفس المرجع السابق، ص 204.

⁴ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص 165.

6. نسبة الاحتياطات :

الإحتياطي النقدي عبارة عن مجموع الأموال التي تحتفظ بها البنوك التجارية في صورة نقد سائل معطل سواء بخزائن البنك وبالبنك المركزي وكلما إرتفعت نسبة الإحتياطي النقدي كلما إنخفضت قدرة البنك على خلق الودائع وعلى منح الإئتمان وبإستطاعته البنك المركزي التحكم في قدرة المصارف التجارية التوسع في الإئتمان عن طريق تعديل نسبة الإحتياطي النقدي ففي حالة رفعها تنخفض القدرة والعكس صحيح¹.

7. سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية :

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك فإزدياد ضغط البنك المركزي على البنوك التجارية يضطرها للتقليص قروضها وإلا فقدت إحتياطاتها النقدية، أما في فترات السياسة النقدية المتساهلة فإن البنوك التجارية تحاول زيادة قروضها عن طريق تحقيق شروط الإقراض غير أن الذي يحدث في الغالب هو أن البنك المركزي يتشدد عندما تكون طلبات الإقراض على أشدها ويخفف قيوده في سبق الإشارة أن البنك المركزي يتبع مجموعة من أساليب الرقابة الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الإئتمان مثل التحكم في نسبي الإحتياطي والسيولة القانونية وتحديد سعر الفائدة وسعر الخصم وتعيين الحدود القصوى للأنواع المختلفة من القروض التي يمنحها البنك التجاري وفقا لمتطلبات السياسة الإقتصادية للدولة².

8. المنافسة من البنوك الأخرى :

عندما تكون هناك منافسة قوية من البنوك الأخرى، تقل قدرة البنك على رفع مستوى الإقراض لديه³.

9. مستوى الطلب على القروض :

إن مستوى الطلب على القروض يعتبر من محددات الأساسية لقدرة البنك الإقراضية فإذا كان لدى البنك حجم كبير من الودائع الممكن إنقراضها وكان مستوى الطلب على القروض قليلا فان البنك لن يستطيع إقراض كافة الأموال المخصصة للإقراض لديه، ويتحكم في مستوى الطلب على القروض عوامل عديدة من أهمها الظروف الإقتصادية ومعدل أسعار الفائدة على القروض⁴.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 165.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 220.

³ نفس المرجع السابق، 220

⁴ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 166.

10. طبيعة الإدارة:

من حيث هل هي متحفظة أو متساهلة في منح القروض وطلب الضمانات اللازمة، فقد تجد هنالك إدارة متساهلة وغير متشددة في طلب الضمانات (القروض)، وبالتالي ترتفع عندها نسبة الإقراض أما الإدارة المتحفظة فقد تشدد في ضمانات القروض وتخسر فرصة لزيادة مستوى الإقراض لديها، وهنا يجب التحذير من المخاطر التي تنتج على التساهل في عملية منح القروض وطلب الضمانات الضرورية¹.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 166.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول، أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوب وتشكل جزء غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الانتاج.

وأن القروض المصرفية تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة، إذ تعد العمود الفقري للنشاطات الإقتصادية، حيث أنها تعمل على إشباع الإحتياجات التمويلية للمشاريع الإقتصادية المختلفة وفي المجالات المتعددة. كما أنها تعتبر من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، والتي نشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وتلعب القروض المصرفية دورا في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات كما تعمل على خلق فرص عمل وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

الفصل الثاني

واقع البطالة في الجزائر وإجراءات

الحد منها

– حالة ولاية الوادي –

تمهيد:

تظهر البطالة في أي مجتمع من المجتمعات عندما يعجز النظام الإقتصادي والإجتماعي عن توفير العمل بصفة دائمة لمجموع السكان النشطين وإعتراف المجتمع بوجودها يكشف عن اختلالات حتمية في الهيكل التنظيمي لسوق العمل، ويعتبر إستمرارها وتوسعها مصدرا لتوترات دائمة فيه، مما يؤدي إلى إفشال الإجماع داخل المجتمع وتوحيده.

حيث لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين الفئات المتعلمة تزداد حدة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل وإنكماش فرص العمل ومحدوديتها، حيث تعتبر المستويات المرتفعة للبطالة أحد الإنشغالات البالغة للحكومة الجزائرية لهذا كان لزاما محاولة تفسير وفهم العوامل والمؤثرات التي تتحكم في سوق العمل الجزائري وخاصة في معدل البطالة الذي يمثل مستوى أداء هذا السوق، ونظرا لهذه الوضعية في قطاع التشغيل، وتفاقم مشكلة البطالة إضطرت الدولة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة للتخفيف من الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية التي واجهتها الجزائر مع نهاية عقد الثمانينات وعقد التسعينيات وكذا بداية القرن الحالي. وقد عكفت على إنشاء عدة أجهزة ووكالات وبرنامج إنشاء المؤسسات المصغرة.

وهذا ما سنحاول من توضيحه من خلال هذا الفصل مع الإشارة إلى حالة ولاية الوادي، ويضم هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لمكافحة البطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: حالة ولاية الوادي.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

على الرغم من أن الإقتصاد الجزائري شهد سنوات من النمو الموجب خاصة خلال العقد الأخير، إلا أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا بالمقارنة مع غيرها من الإقتصاديات الناشئة. وعلى الرغم من أن السنوات العشر الأخيرة شهدت إنخفاضا كبيرا في معدل البطالة الإجمالي، فقد تبين أيضا أن بطالة الشباب أكثر صعوبة في التصدي لها نظرا للإتجاهات الديموغرافية والزيادات المستقبلية المتوقعة في قوة العمل في أوساط الشباب.

وعليه سنحاول تحليل واقع البطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين من 2005 إلى 2015 من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تطورات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2015.

حققت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة بالرغم من الإختلال الموجود في سوق العمل خاصة بداية من النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الإقتصاد وأثبتت هشاشته إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي أدخلتها في دائرة الإختلالات الإقتصادية من مديونية وتضخم وغيرها من المشاكل، وجزت به في دوامة الإصلاحات الإقتصادية ويمكن القول أن هذه الإصلاحات مرت على مرحلتين، المرحلة الأولى شهدت العديد من التغيرات، والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها والنتيجة معدلات بطالة عالية قاربت معدلات البطالة التي سادت سنوات الستينات والتي ترجمت الإختلال في سوق العمل.

لكن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت حيث شهدت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة وهذا خلال المرحلة الثانية وهي مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، وهذا نتيجة البرامج التي وضعتها الدولة من خلال التركيز على جانب الإستثمارات والتي بدورها هذه الأخيرة ساهمت في توفير مناصب الشغل وإمتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون أن ننسى مختلف برامج و أجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة نجد أن فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة.

الجدول رقم (1-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2005 - 2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	09,7	09,8	10,6	11,2

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت إنخفاضاً متتالياً، فقد انتقلت من 15,3 % سنة 2005 إلى 10% سنة 2013 وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي وذلك بوضع برنامج للانعاش الإقتصادي بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، وسنحاول التطرق إلى أهم الأجهزة التي ساهمت في إمتصاص جزء من البطالة في المبحث القادم.

أما خلال الفترة 2014-2015 فقد إرتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 11,2% سنة أن 2015.

ويعود إرتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى:

- إرتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا فبعد الإنخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت ذات النسب من 21,4% على 14,3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أبريل 2014، ثم إرتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16,4% ومن جهة أخرى نسجل كذلك إرتفاع البطالة لدى خريجي معاهد التكوين المهني بلغ 0,8 نقطة ما بين أبريل وسبتمبر 2014¹.
- الإنخيار الهائل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، والذي يمثل 95% من صادرات الجزائر، إذ كان سعر البرميل الخام في حدود 110 دولارات للبرميل، ثم انخفض في جانفي 2015 إلى ما دون

¹ النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014، تاريخ الاطلاع (10 أبريل 2015)، الموقع : <http://www.ons.dz>

خمسين دولارا، حيث أن هذا القطاع يوظف أكثر من 274 ألف مستخدم وذلك نهاية سنة 2014، من بينهم أكثر من 105 ألف مستخدم تابعين لمجمع سوناطراك و77 ألف تابعين لمجمع سونلغاز. حيث يوظف مجمع سوناطراك أكثر 27 ألف إطار و74 ألف مستخدمي التحكم والتنفيذ، أما بالنسبة لمجمع سونلغاز فيوظف حاليا 14 ألف إطار و44 ألف من مستخدمي التحكم والتنفيذ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فبلغ عدد اليد العاملة فيه أكثر من 37 ألف عامل، من بينها تقريبا ألفين إطار و36 ألف مستخدمي التحكم والتنفيذ¹.

المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر:

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد والمجتمع، فالفرد بالإضافة إلى إنعدام دخل مستقر، يعيش وضعية سيئة، أما على مستوى المجتمع، فتعتبر مصدرا للتوترات الداخلية وهذا ما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، ومهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي العديد من الخصائص نذكر منها ما يلي²:

- إن الجزء الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب، فالجزء الأكبر من العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة، و تصل هذه النسبة إلى 87,8 % سنة 2015 لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان.
- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت إنخفاضا جدير بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها ارتفعت لتصل سنة 2015 إلى 11,2 % مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وبلغ 9,9 % لدى الذكور و 16,6 % لدى الإناث.
- تشهد البطالة عند النساء ارتفاعا ملحوظا وخاصة في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي وهذا يعود إلى أن المرأة الريفية قلما تبحث عن عمل وتفكر في الدخول لعالم الشغل نظرا لإحترام التقاليد الاجتماعية.
- يزداد معدل البطالة بارتفاع المستوى التعليمي، وتظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات 14,1 %، بينما بلغ معدل من هم بدون أي مستوى 9,8 %، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة لبطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55,7 % من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة، بينما 23,3 % حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21 % من إجمالي هذه الشريحة.
- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل، ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء أظهر أن أكثر من 71,2 % من العاطلين عن العمل ظلوا بطالين لمدة أكثر من سنة.

¹ الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ابوظبي، 24 - 27 أكتوبر 2014، ص 40.

² من إعداد الطالبان نقلا عن: النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، تاريخ الإطلاع: (10 أبريل 2015)، <http://www.ons.dz>.

- ومن جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم اشتغلوا 461000 شخصا، ويشكلون 34,4% من إجمالي البطالين. ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين كانوا و68,5% يشتغلون في القطاع الخاص.

المطلب الثالث: أسباب البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة ومتنوعة منها ما هو خارج عن إرادة الدولة ومنها ما هو نابع من سياسة الدولة، ولكن مهما اختلفت الأسباب كلها تؤثر في جانب عروض العمل:

أولاً: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة الجزائرية:

وهي تلك الأسباب التي خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

1. انخفاض أسعار المحروقات :

بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الإقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 95% إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال هذه فترة وهذا ما أثر بشكل كبير على الجزائر، حيث سجلت الجزائر عجزاً تجارياً لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الأول لعام 2014، وعليه إستمرار انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام¹.

2. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

إن أي انخفاض في معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة يؤثر بشكل كبير على الدول النامية، فعند انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5,3% في سنة 1983 ثم إلى 3,3% في سنة 1986، أدى إلى تناقص واردات هذه الدول النامية ومنها الجزائر، بالتالي فإن ظاهرة الركود الإقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل و من تم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود إقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث إنخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42,64%².

¹ مراد عبيدات، أثر تغيرات أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2013، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المدية، العدد 09، ديسمبر 2015، ص29.

² مراد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3. تدهور شروط التبادل التجاري الدول :

إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير إستيراداتها من السلع التامة الصنع حيث إنخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و 20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات¹.

4. نمو عدد السكان:

يؤدي السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع عدم وجود مواكبة مستمرة في زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها، وهو ما حدث فعلا في الجزائر، حيث تميزت الفترة من 1970 إلى 1985 بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر ب 2,9%، ثم مع بداية الأزمة الاقتصادية للجزائر ابتداء من 1986 بدأت هذه النسبة تعرف تراجعاً مهماً بسبب مجموعة من العوامل أدت إلى خفض نسبة النمو السكاني، نذكر من بينها سياسة تباعد الولادات بالإضافة إلى إرتفاع مستوى التعليم بين الآباء والأمهات وأزمة السكن والأزمة الاقتصادية، فوصل معدل 2 % النمو السكاني سنة 1988 إلى 1,42 % وسنة 2006 إلى 1,78 % ثم يعود ويرتفع سنة 2014 إلى 2,15%²، ليعود لينخفض إلى 1,15 % ويعود أساساً إلى إرتفاع عدد المواليد على قيد الحياة مقابل إرتفاع في عدد الوفيات.

الجدول رقم (2-2): تطورات معدلات النمو السكاني في الجزائر 1990 - 2015:

السنوات	1990	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات النمو السكاني %	2,49	1,92	1,96	2,03	2,04	2,16	2,7	2,15	1,91

المصدر: ديموغرافيا الجزائر 2015، تاريخ الاطلاع (06 أفريل 2016): <http://www.ons.dz>

ثانيا: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة وتمثل هذه السياسات فيما يلي:

1. عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:

¹ نفس المرجع السابق، ص 29.

² نفس المرجع السابق، ص 30.

إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى. مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل¹.

2. قوانين العمل و تشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في إرتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر إتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (إتفاقية 1998) والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (إتفاقية 1987)، وحق الإضراب (إتفاقية 1987)، ودور مفتشية العمل في إدارة الشغل (إتفاقية 1981)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون إتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الإقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص إتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبرز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة².

3. قلة المؤسسات البحثية:

إن عدم وجود مخابر بحث لدى المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث وعدم التنسيق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الإقتصادية أدى إلى ضالة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر والذي يعد أحد أسباب زيادة البطالة، حيث يرى البعض كما أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية ويرفع عدد العاملين الغير المباشرين في هذه الأنشطة.

¹ ماضي بلقاسم، آمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية

المستدامة، جامعة مسيلة، خلال الفترة 15 - 16 نوفمبر 2011، ص 10.

² نفس المرجع السابق، ص 11.

4. تخطيط القوى العاملة:

إن سوء تخطيط القوى العاملة يعد سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة، حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكم رأسمالي يعاد إستثماره ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ويساهم تخطيط القوى العاملة في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين المطلوب والمتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا ولاشك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليها¹.

5. التوزيع الجغرافي للسكان:

تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، وأدى هذا التباين في التوزيع الجغرافي إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الإجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية ومن ثم خلل في سوق العمل الجزائري².

6. برنامج الخصخصة:

قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية خاصة ببرنامجي الإستقرار (أفريل 1994 - مارس 1995) وبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995 - أفريل 1998) حيث يؤكدان على ضرورة الخصخصة على أنها أداة حتمية لإصلاح الإقتصاد الوطني وعصرنته، وفي ظل غياب الإستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب عمل جديدة ساعد ذلك على تفاقم البطالة وتزايد نسبتها، والتي إرتفعت تباعا من 17% سنة 1985، إلى 28 % في سنة 1998 كنتيجة

حتمية لعملية الخصخصة. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات (1994 - 1998) فترة التعديل الهيكلي³.

المبحث الثاني: الإجراءات المتخذة لمكافحة البطالة في الجزائر

مع تزايد شدة البطالة وإنتشارها في جميع مناطق البلاد حيث إنتقلت من المناطق الحضرية لتمتد إلى المناطق الريفية ونظرا للهوة المتزايدة بين نمو عدد سكانها وبين نموها الإقتصادي العام أولت الجزائر إهتماما كبير لمسألة

¹ ماضي بلقاسم، آمال خدادمية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² نفس المرجع السابق، ص 12.

³ ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 71.

البطالة محاولة القضاء أو التخفيف من شدة البطالة وكذا التخفيف من ضغوط سوق العمل ولمواجهة التشغيل كل هذا لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات المؤسسية لدعم التشغيل والمساهمة في التقليل البطالة وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل وللمحاولة وضع حد لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الإختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات الجزائرية في أجهزة جديدة ومتنوعة لمساعدة الشباب مهنيا، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب إقتصادية. ومن أجل دعم هذه الفئة أنشئت وكالات لدعم تشغيل الشباب من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أهم النقاط المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أولاً: إنشاء وتعريف الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 24 جانفي 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالشغل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسعته من:

- مساعدة مجانية (إستقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).
- إمتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة - تخفيض نسب الفوائد البنكية).

● مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تقوم الوكالة الوطنية طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 96/296 بالمهام التالية¹:

- تشجيع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الإقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية.

¹ راشدة عزيزو، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 05.

- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع.
- تتابع الإستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار إحترامهم لبنود دفتر الشروط.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

• صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تمول الوكالة المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وذلك وفق ثلاث أشكال وهي¹:

1. التمويل الذاتي: في هذه الصيغة يتشكل الإستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب

المشاريع مع إعطاء إمتيازات إستثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

2. التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الإستثمار والإنشاء

بتمويل ثنائي كالتالي:

الجدول رقم (2-3): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فوائد
المستوى الأول	أقل من أو يساوي 5000000 دج	71%	29%
المستوى الثاني	يفوق 5000001 دج ولا يتجاوز 10000000 دج	72%	28%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم 1.

نلاحظ أن أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذه الصيغة يتحملون العبء أو التكلفة الناتجة عن إنسحاب البنوك بمفردهم، وهذا ما يشكل عائق بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية مما يجعلهم لا يقبلون على هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي، وهذا يعزى إلى عدم قدرة أصحاب المشاريع الاستثمارية على التمويل الذاتي لمشاريعهم، حيث يفضل المستثمرون تمويل مشروعهم بإستخدام القرض، متوقعين أن يتحصلوا على عائد أكبر من تكلفة القرض، وبذلك تزداد قيم الأرباح المتحصل عليها بعد تسديد تكلفة القرض، خاصة بعد تخفيض نسب الفوائد البنكية التي سوف نتطرق إليها لاحقا.

¹ <http://www.ansej.org.dz>، تاريخ الاطلاع (09 أفريل 2015).

3. التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة و التركيب المالية للإستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الإستثمار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
مستوى الأول	أقل من أو يساوي 5000000 دج	1%	29%	70%
مستوى الثاني	أكثر من 5000001 دج ولا يتجاوز 10000000 دج	2%	28%	70%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم 2.

نلاحظ أن هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كان عليه من قبل، حيث تم تخفيض مستوى المساهمة الشخصية من 5% إلى 1% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو أقل من 5000000 دج ومن 10% إلى 2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع أكبر من 5000000 دج إلى 10000000 دج. هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة بالقرض التي تمنحه لأصحاب المشاريع، من 25% إلى 29% من كلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الأول، ومن 20% إلى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني، ويتم التمويل طبقا لهذه الصيغة وفق مجموعة من الشروط تتمثل في:

- تعريف المؤسسة وهوية صاحب أو أصحاب المشروع.
- الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة والتي تتمثل في:
 - مبلغ القرض.
 - فترة الإستعمال (سنة واحدة + 30 يوما).
 - فترة التسديد 05 سنوات (إبتداء من إنتهاء فترة الانجاز و المحددة بسنة).
 - رقم حساب تسديد القرض بدون فائدة: إسم بنك، الوكالة.
 - الضمانات: والتي تتمثل في:
 - الرهن العتاد المنقول المتحرك لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.

- الرهن الحيازي للتجهيزات لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك.

- السندات لأمر.

ثانيا : حصيلة نشاط الوكالة:

لقد بلغت حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما يلي¹:

- بلغ عدد المشاريع الممولة لسنتي 2014 و 2015 على التوالي 20848 و 22641 مشروع.
- متوسط القروض غير المكافأة فقدت في 2014 ب 634215 دينار جزائري، مقابل 666419 دينار سنة 2015.

أما فيما يخص الحصيلة الإجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الانطلاق الفعلي، إلى غاية 2015 فقد تم إنشاء 298151 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاث لاسيما صيغة التمويل الثلاثي التي سمحت بخلق 923418 منصب شغل، وقد إتخذت الجزائر إجراءات جديدة تزيد من استقطاب الشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسات عبر الوكالة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم أهم العناصر المتعلقة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أولا: إنشاء وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم إستحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الإستثمار APSI لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها. تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في:

تحقيق إستثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراساتها ومن ثم سواء إتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم، بإصدار أمر يتعلق بتطوير الإستثمار ومناخه وآليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع. ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في عدة نقاط أهمها²:

¹ راشدة عزيزو، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² <http://www.andi.dz/index.php/ar>، تاريخ الاطلاع (09 أفريل 2016).

- ضمان ترقية الإستثمارات ومتابعتها.
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- التأكد من إحترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- أن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الإستراتيجية على المديين المتوسط والطويل.

• صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية للتطوير الإستثمار:

تعتمد الوكالة لترقية الإستثمار على دعم وتمويل المشاريع الإستثمارية وفق المستويات التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): الهيكل المالي للتمويل في الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار

مستوى التمويل	التكلفة الإجمالية للمشروع	المساهمة الشخصية	القروض الممنوحة من الوكالة	القروض البنكية
مستوى الأول	لا يتجاوز 1000000 دج	5%	25%	70%
مستوى الثاني	عندما يفوق 1000000 دج ولا يتجاوز 2000000 دج	8% - 10%	20%	70%-72%
مستوى الثالث	عندما تفوق 2000000 دج ولا تتجاوز 3000000 دج	11%-15%	15%	70%-74%
مستوى الرابع	عندما تفوق 3000000 دج ولا تتجاوز 4000000 دج	14% - 20%	15%	65%-76%

المصدر : من إعداد الطالبان تاريخ الاطلاع (09 أبريل 2016)، بالإعتماد على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar>

ثانيا : حصيلة نشاط الوكالة :

أما بخصوص الإحصائيات المعلن عنها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حول عدد المناصب التي تم خلقها خلال الفترة (2002-2015) فكانت كما يوضحها الجدول:

الجدول رقم (2-6): عدد المناصب التي تم خلقها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2002 - 2015.

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	1218	%2.02	176019	%1.52	53266	5.15
البناء	11290	%18.74	1323698	%11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	%15.32	6503533	%56.20	388219	4.01
الصحة	809	%1.34	127684	%1.10	19105	%1.85
النقل	30669	%50.91	1027480	%8.88	158016	%15.28
السياحة	789	%1.31	982934	%8.49	54862	%5.31
الخدمات	6226	%10.34	964388	%8.33	107089	%10.36
التجارة	2	%0.00	37514	%0.32	4100	%0.40
الاتصالات	5	%0.01	428963	%3.71	4348	%0.42
المجموع	60239	%100	11572213	%100	1034016	%100

المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar> تاريخ الإطلاع: 09 أفريل 2016.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه البيانات أن قطاع النقل يحظى بإهتمام كبير من قبل الوكالة كونه الحقل الذي يشهد توجه كبير من قبل المستثمرين، حيث بلغت نسبة عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع خلال الفترة المذكورة 50,91% من إجمالي المشاريع المصرح بها، أما فيما يتعلق بفرص العمل الذي يساهم بها فقد بلغت 158016 منصب شغل، بينما مساهمة قطاعي البناء والأشغال العمومية في توفير مناصب شغل فقدرت بـ 245911 منصب عمل وذلك من خلال 11290 مشروع، وبالمقارنة بين القطاعين السابقين نجد أن قطاع البناء برغم أنه أقل عدد مشاريع من قطاع النقل إلا أن مساهمته في توفير فرص العمل كانت أكثر من قطاع النقل وهذا راجع إلى طبيعة الإستثمار في كل قطاع، فقطاع البناء والأشغال العمومية هو قطاع يحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة في كل مشروع ومنه فإن المساهمة الإجمالية للوكالة في توفير فرص العمل قدرت بـ 1034016 منصب وذلك من خلال 60239 مشروع حيث تتمثل طبيعة هذه المشاريع في الإنشاء التوسيع وأيضا إعادة التهيئة.

المبحث الثالث: دراسة حالة ولاية الوادي.

إن انتشار ظاهرة البطالة بالجزائر وما ألحقته من أضرار بكيانها الإقتصادي والاجتماعي، دفع بالمسؤولين إلى وضع عدة آليات للحد من هذه الظاهرة و التخفيف منها، و من بينها التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القروض المقدمة من وكالات دعم الشباب بهدف المساهمة في إستحداث مناصب عمل جديدة، تماشيا مع ما حققته من نتائج جيدة في كثير من الدول فيما يخص التنمية الإقتصادية، وفي مجال التوظيف.

وعليه سنحاول تقييم نتائج أداء هذه الوكالات بولاية الوادي من خلال الدور الذي يمكن أن تساهم به القروض الممنوحة في معالجة أحد معضلات التنمية المحلية، ألا وهي مشكلة البطالة، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المطلب.

المطلب الأول: واقع البطالة ولاية الوادي:

سنتعرف من خلال هذا المطلب على ولاية الوادي من خلال تحديد الموقع والكثافة السكانية ومحاول ذكر بعض خصائص ولاية الوادي.

الفرع الأول: التعريف بالولاية :

أولا: الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري للولاية:

ولاية الوادي هي إحدى ولايات الجزائر، تضم تعدادا سكانيا كبيرا أكثر من 771900 نسمة وينعكس على قوة العمل بالولاية، هي مدينة الألف قبة وقبة، تقع في الجنوب الشرقي للبلاد و تتربع على مساحة قدرها 4458680 كلم² وتمثل مساحتها ما نسبته 1,87 % من مساحة الوطن، أما حدودها فهي¹:

- من الشمال ولاية خنشلة.
- من الشمال الشرقي ولاية تبسة.
- من الشمال الغربي ولاية بسكرة.
- من الغرب ولاية الجلفة.
- من الجنوب والغرب ولاية ورقلة.
- من الشرق الجمهورية التونسية على طول 260 كلم.

¹ Principaux indicateur socio-économique, page consulte le : (10 - 04 - 2016): [http // : Wilayaaloued.com](http://Wilayaaloued.com)

وتتكون الولاية من 12 دائرة و 30 بلدية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): التقسيم الإداري لولاية الوادي

الدوائر	البلديات
الوادي	— الوادي — كوينين
الرقبية	— الرقبية — الحمراء
قمار	— قمار — تغزوت — ورماس
الديبلة	— الديبلة — حساني عبد الكريم
حاسي خليفة	— حاسي خليفة — الطريفراوي
المقرن	— المقرن — سيدي عون
الرياح	— الرياح — النحلة — العقلة
البياضة	— البياضة
الطالب العربي	— الطالب العربي — بن قشة — دوار الماء
أمية ونسة	— أمية ونسة — واد العلندة
المغير	— المغير — اسطيل — سيدي خليل
جامعة	— جامعة — سيدي عمران — المرارة — تندلة

المصدر: التقسيم الإداري للولاية، تاريخ الإطلاع (10 أبريل 2016) : <http://wilayaeloued.com>

ثانيا: مؤشرات اقتصادية:

تعتبر ولاية الوادي من بين الولايات الأكثر أهمية في الوطن، فمساحتها معتبرة وكثافتها السكانية مرتفعة، وحسب نتائج الإحصاء العام للسكن والسكان للولاية لسنة 2015، فقد بلغ البطالة بها 8,7 % وقدر معدل التشغيل لنفس السنة 33,23 %

ثالثا: الخصائص الديموغرافية لولاية الوادي:

تضم ولاية الوادي تعدادا سكانيا كبيرا يصل حسب نتائج الإحصائيات المتعلقة بسنة 2015 إلى 771900 نسمة، حيث يتوزعون وفق خصائص معينة نوردتها في ما يلي:

1. توزيع السكان حسب المناطق الجغرافية:

يتوزع السكان في الولاية بشكل غير متساوي إذ تشهد بعض البلديات إكتظاظا كبيرا على عكس بلديات أخرى، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 8): التوزيع الجغرافي للسكان حسب المناطق الجغرافية لولاية الوادي سنة 2015

البلديات	عدد السكان	المساحة بالكلم ²	الكثافة السكانية نسمة / كلم ²
1 الوادي	159735	77,2	2069,11
2 كوينين	12260	116	105,69
3 الرقيبة	49075	1965,6	24,97
4 الحمراء	6270	2444	2,57
5 قمار	47905	1264,4	37,89
6 تغزوت	16285	539,2	30,20
7 ورماس	6560	442,8	14,81
8 الدييلة	29355	78	376,35
9 ح/عبد الكريم	27590	58	475,69
10 حاسي خليفة	37360	1112	33,60
11 الطريفراوي	9925	474	20,49
12 المقرن	28210	618	45,65
13 سيدي عون	14035	480	29,24
14 الرياح	25940	499,2	51,96
15 النخلة	15465	700	22,09
16 العقلة	7285	1352	5,39
17 البيضاء	38160	138,8	274,93
18 الطالب العربي	11305	1110	10,18
19 بن قشة	4610	2646	1,74
20 دوار الماء	7575	17813,6	0,43
21 مية منسة	20030	1111,2	18,03
22 وادي العلندة	7675	712	10,78
23 المغير	57710	1532	37,67
24 سيدي خليل	7440	840	8,86
25 اسطيل	6305	904,8	6,97
26 ام الطيور	12100	2116	5,72
27 جامعة	61735	780	79,15
28 سيدي عمران	24135	552	43,72
29 المرارة	9775	1132	8,64
30 تندلة	10090	978	10,32

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي - السكان والحركة الديمغرافية، تاريخ الاطلاع، (10 أفريل 2016): <http://wilayaeloued.com>.

من خلال الجدول نلاحظ أن: 47,21% من سكان الولاية يقطنون الدوائر الرئيسية المتمثلة في الوادي، قمار، الدييلة، حاسي خليفة، الرياح، المغير، جامعة، وأكثر 20% من مجموع السكان يتمركزون في بلدية الوادي، رغم مساحتها الصغيرة مقارنة ببلديات أخرى و هذا ما يجعلها أكثر إكتظاظا من حيث الكثافة السكانية، فرغم أن مساحة بلدية قمار مثلا أكثر من ثلاثة أضعاف مساحة بلدية الوادي، إلا أن الكثافة السكانية لهذه البلدية تفوق نظيرتها في قمار، و تأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية بلدية جامعة و في المرتبة الثالثة بلدية المغير، أما باقي البلديات فهي تعرف تباينا من حيث عدد السكان وكذا الكثافة السكانية، ويمكن القول أن رسم معالم خريطة التوزيع الجغرافي للسكان يعود لتيارات الهجرة الداخلية والخارجية التي تشهدها الولاية، نظرا لتوفر المشاريع الإقتصادية الخدمات الإجتماعية كالنقل و المرافق العامة و ملائمة الظروف الأمنية و غيرها و التي تعتبر عوامل جذب للوسط الحضري.

2. توزيع السكان حسب السن:

يتوزع سكان ولاية الوادي عبر مختلف الفئات العمرية حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 9): توزيع السكان حسب السن ولاية الوادي سنة 2015:

السن	المجموع
14 - 0	282560
59 - 15	446860
60 سنة فما فوق	42480
المجموع	771900

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي - السكان والحركة الديمغرافية، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية (15-59) سنة تحتل الصدارة حيث بلغ عدد أفرادها 446860 نسمة بنسبة 57,89% من إجمالي السكان و هذا يدل على إتساع مجال فئة الأشخاص الذين هم في سن العمل، تليها الفئة العمرية (0 - 14) سنة وهم الأطفال بنسبة 36,60% وهي فئة خارج قوة العمل، ثم كبار السن ذوي الفئة العمرية (أكثر من 60) سنة والذين هم خارج الفئة النشيطة أيضا، إذ لا يمثلون إلا نسبة 5,6% من إجمالي السكان.

3. توزيع السكان حسب الجنس:

يقدر عدد سكان الولاية سنة 2015 ب 771900 نسمة نصفهم ذكور و النصف الآخر إناث بنسب تقريبا متساوية، حيث يبلغ عدد الذكور 393075 نسمة بنسبة 51 % من إجمالي عدد السكان، و 378825 نسمة إناث بنسبة 49 % من إجمالي عدد السكان.

الفرع الثاني : واقع وخصائص البطالة في ولاية الوادي:

إن المعلومات التي سنستعملها تخص فقط طالبي العمل المسجلين لدى وكالة التشغيل لولاية الوادي، والتي سنعتمد عليها في محاولة تحديد تطور و خصائص البطالة في الولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) هي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية وإستقلال مالي، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، تهتم أساسا بالإطلاع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة، و تنظم العلاقة بين طلب العمل وعرض العمل وتقرب بينهما، حيث تقوم بإعلام وتوجيه طالبي العمل بعدما تتلقى عروض الشغل من طرف مؤسسات عمومية، خاصة، مختلطة، و حتى من مؤسسات خاصة أجنبية، ولقد بلغ عدد طالبي العمل المسجلين لدى وكالة الوادي 20802 مسجل سنة 2015.

وتجدر الإشارة أن الوكالة الولائية للتشغيل الوادي تنقسم إلى أربع وكالات محلية تتمثل في: الوكالة المحلية للتشغيل قمار، الوكالة المحلية للتشغيل الدييلة، الوكالة المحلية للتشغيل جامعة، الوكالة المحلية للتشغيل المغير.

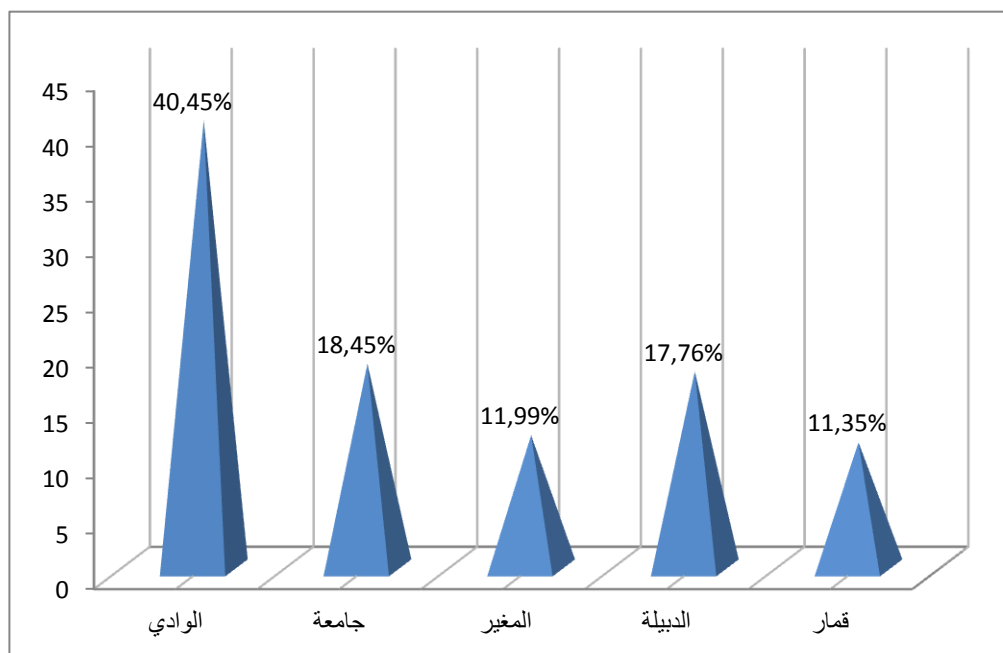
ولتشخيص حدة مشكلة البطالة في ولاية الوادي يقتضي تمييز السكان الذين تمسهم هذه الظاهرة على أساس عدد من التصنيفات، و من أهمها:

- المناطق الجغرافية.
- السن.
- الجنس.
- المستوى التعليمي.

1. تصنيف طالبي العمل حسب المناطق الجغرافية:

إن للمشاريع الإقتصادية والخدمات الإجتماعية دور بارز في تركيز السكان في مناطق دون أخرى، وبناءا على هذا يمكن تقسيم المناطق الجغرافية لتواجد طالبي العمل إلى نوعين، إحداها حضري و الآخر ريفي، لهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2 - 1): توزيع طالبي العمل حسب المناطق الجغرافية سنة 2015.



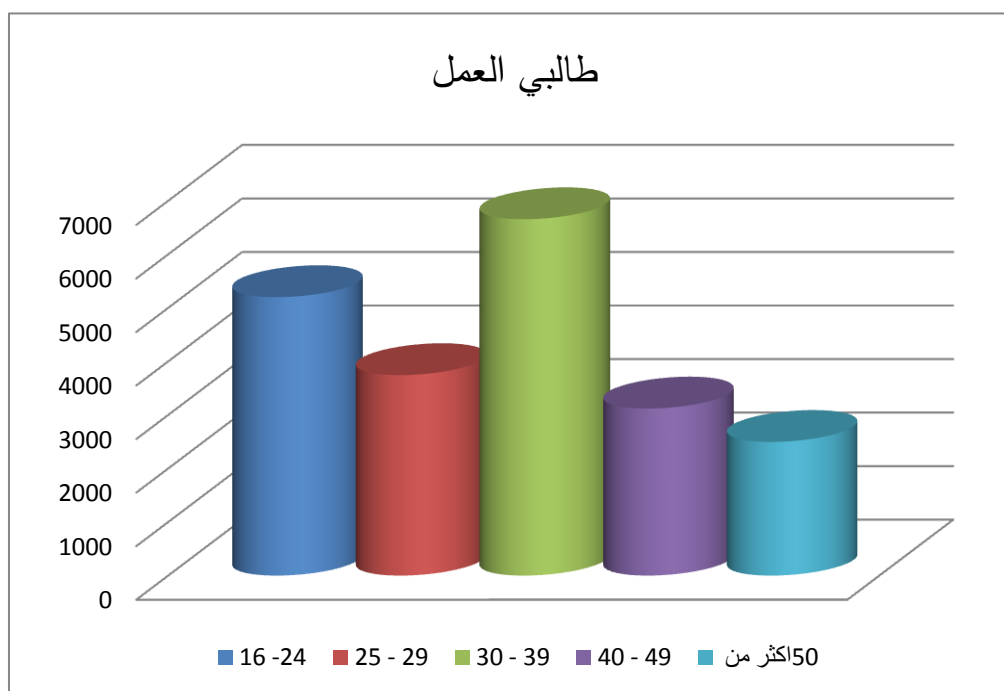
المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات وكالة التشغيل لولاية الوادي.

من خلال تتبعنا للنسب الواردة في الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك اختلالا في توزيع طالبي العمل بين المناطق الحضرية والريفية، فغالبية طالبي العمل خلال سنة 2015 هم من وكالة الوادي والتي تضم بلديتي الوادي وكونين الحضريتين، بنسبة 40,45 % أي ما يعادل 8415 مسجل من العدد الإجمالي، أما المرتبة الثانية فكانت لوكالة جامعة بنسبة 18,45 % ما يعادل 3838 مسجل من العدد الإجمالي والتي تتكفل بطالبي العمل بالبلديات التالية : جامعة، تندلة، المرارة، سيدي عمران و هذا يدل على أن نسبة طالبي العمل تتمركز في المناطق الحضرية باعتبارها الأكثر كثافة سكانية، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير في توزيع طالبي العمل، أما وكالة قمار فتسجل أقل نسبة وهي 11,35% ونعتقد أن هذا راجع إلى انخفاض الضغط الديموغرافي في البلديات التي تضمها هذه الوكالة كبلدية ورماس التي لا تتعدى الكثافة السكانية بها 14,81 نسمة / كلم².

2. تصنيف طالبي العمل حسب السن:

من خلال الشكل الموالي سنتعرف على الفئات العمرية الأكثر طالبا للعمل.

الشكل رقم (2-2) : توزيع طالبي العمل حسب السن ولاية الوادي سنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات وكالة التشغيل لولاية الوادي.

من خلال الشكل نلاحظ أن الطلب على العمل تنقسمه الفئات العمرية بشكل غير عاد، فمعظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة، حيث يمثلون أكثر من 76%، و هي الفئة ذات الوزن الأكبر في القوى العاملة، ويرجع هذا الإرتفاع في اعتقادنا، إلى أن هذه الفئة تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين و المكونين في المعاهد، والذين يصعب تحولهم من حالة البحث عن العمل إلى حالة العمل، بالإضافة إلى المحالون مبكراً على سوق الشغل بسبب التسرب المدرسي حيث يترتب عن ذلك صعوبة إدماجهم في الحياة المهنية، كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، خاصة وأن أغلب المؤسسات الإقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، إذن فالفئة الأكثر طلباً للعمل هي الشباب الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل، أما بالنسبة للفئة أكثر من 40 سنة فهي عموماً تعبر عن بطالة إعادة إدماج ناتجة عن تسريح العمال في إطار الخصوصية، وكون هذه العمالة مؤهلة فنسبتها منخفضة بسبب سهولة الإدماج المهني.

3. تصنيف طالبي العمل حسب الجنس:

لمعرفة الفئة الأكثر طالبا للعمل من الرجال والنساء في الولاية، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 10): تطور توزيع طالبي العمل حسب الجنس ولاية الوادي سنة 2015

سنة 2015		الجنس
النسبة %	العدد	
71,29%	14813	ذكر
28,71%	5989	أنثى
100%	20802	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتدال علي معطيات وكالة التشغيل ولاية الوادي.

نلاحظ من خلال الجدول أن طالبي العمل يتركزون بشكل كبير في فئة الذكور حيث أن هذه النسبة تقدر 71% من العدد الإجمالي لطالبي العمل، في حين بلغت 29% بالنسبة للإناث، يعني أن نسبة طالبي العمل من جنس الذكور تفوق نسبة طالبي العمل من جنس الإناث أكثر من ضعفين، ويمكن أن يرجع هذا الاختلاف إلى التقاليد الاجتماعية التي تسود ولاية الوادي والتي بدورها تعرقل دخول المرأة عالم الشغل.

4. تصنيف طالبي العمل حسب المستوى التعليمي:

يحتل طالبي العمل بمستويات تعليمية مختلفة جعلتهم يتوزعون وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 11): تصنيف طالبي العمل حسب المستوى التعليمي ولاية الوادي سنة 2015.

2015		المستوى التعليمي
النسبة	العدد	
3,88%	808	بدون مستوى
6,84%	1424	ابتدائي
33,91%	7056	متوسط
27,55%	5732	ثانوي
27,82%	5788	جامعي
100%	20802	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين من بالإعتماد على معطيات وكالة التشغيل ولاية الوادي

ومنه وبناءا على معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة الذين لم يوفقوا في إيجاد وظيفة تتزايد مع المستوى التعليمي، قدرت بـ 3,88 % بالنسبة للذين بدون مستوى، و 6,84 % بالنسبة لذوي المستوى الابتدائي، أما لذوي المستوى المتوسط فقد بلغت 33,91 %، بسبب التسرب المدرسي في الطورين الأول والثاني مما يسمح بتدفق أعداد هائلة من الشباب لسوق الشغل يتميزون بنقص الخبرة والكفاءة المهنية، أما بالنسبة لذوي المستوى الثانوي والجامعي فإن الدراسة قد أخرتهم نسبيا عن الدخول المبكر لسوق الشغل وطلب عمل.

إن توزيع طالبي العمل حسب المستوى التعليمي، يظهر وجود إرتفاع في نسبة الطلب على العمل خاصة بالنسبة للجامعيين، فكثيرا ما تشكوا المؤسسات الإقتصادية من نقص العمالة المؤهلة، في حين يتدفق لسوق الشغل آلاف الجامعيين وغير الجامعيين، هذا العجز عادة ما يعوض بالعمالة الأجنبية، مما يطرح إشكالية إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية بما يتماشى وإحتياجات سوق الشغل.

بناءا على ما سبق، يمكننا القول أن بلدية الوادي هي الأكثر تضررا من البطالة حسب معطيات وكالة التشغيل المحلية، و نعتقد أن هذا يعود للكثافة السكانية الكبيرة في هذه المناطق، حيث بلغت سنة 2014 في بلدية الوادي 159735 نسمة/ كلم² والتي تدل على إرتفاع عدد السكان النشطين بها، كما أن معظم طالبي العمل (البطالون) هم من الشباب الذكور ذوي المستوى التعليمي المتوسط في الغالب يتميزون بنقص الخبرة والكفاءة المهنية، إلا أنه في السنوات الأخيرة يظهر تزايد ملحوظ لخريجي الجامعات.

لكن لو إستعملنا المعطيات السابقة في حساب معدل البطالة في الولاية لظهر بحجم أقل من حجمه الحقيقي، نظرا لأن هذه المعطيات مستقاة من وكالة التشغيل لولاية وادي التابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، والتي لا تعكس العدد الحقيقي للبطالين بالولاية لأنها تعني فقط بطالبي العمل المسجلين لديها وليس بكل البطالين في الولاية؛ بالتالي لا يمكن الأخذ بمعطياتها في تحديد معدل البطالة للولاية أو لأحد بلدياتها، و بسبب هذا النقص الكبير في البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الظاهرة سواء تعلق الأمر بعدد السكان النشطين أو المشتغلين أو البطالين في كل بلدية من حيث الجنس أو السن أو غير ذلك، تعذر علينا حساب معدل البطالة الحقيقي في كل بلدية من أجل تحديد البلديات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة ودراسة خصائصها.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي ودورها في تخفيض نسبة البطالة.

سنقوم من خلال هذا المطلب عرض لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الوادي من خلال التعرف على تطورها وتوزيعها عبر مختلف البلديات و حسب القطاعات الاقتصادية، وإضافة إلى تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية في خلق مناصب العمل.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغليبتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 52 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها: الجزائر بنسبة 11,53 % من المجموع الإجمالي، تيزي وزو، وهران، وبجاية يمثلون حوالي 27% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحتل ولاية الوادي المرتبة 34 على المستوى الوطني من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الوادي إهتماما كبيرا من قبل السلطات المحلية، ويتجلى ذلك في إنشاء مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على مستوى الولاية سنة 2004، وفي سنة 2015 أصبحت عبارة عن مصلحة تابعة لمديرية الصناعة والمناجم التي تهدف إلى دراسة التدابير المتعلقة بدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في إنجاز خريطة مكان تواجدها بالإضافة إلى تأطير التظاهرات الاقتصادية وكذا جمع المعلومات والمعطيات الاقتصادية المتعلقة بها، ويمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية الوادي 2004 - 2015

السنوات	2004	2011	2012	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1665	2730	3190	5500	6096

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

نلاحظ من خلال الجدول أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطور متصاعد وملحوظ بين سنتي 2004 و 2015 حيث إنتقل من 1665 مؤسسة في نهاية 2004 إلى 6096 مؤسسة في نهاية 2015 أي بزيادة 4431 مؤسسة.

¹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، الجزائر، أبريل 2013، ص 20.

• تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

سنحاول من خلال المعطيات المقدمة من مديرية الطاقة والمناجم متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (2 - 13) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط ولاية الوادي 2014 - 2015

قطاع النشاط		2014		2015	
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
البناء والأشغال العمومية		43,95	2417	42,14	2569
الصناعة		6,15	338	6,34	387
خدمات		13,80	759	16,92	1032
التجارة		12,22	672	12,07	736
النقل والمواصلات		9,85	542	9,64	588
المناجم والمحاجر		0,53	29	0,50	31
قطاعات أخرى		13,51	743	12,35	753
المجموع		100	5500	100	6096

المصدر: من إعداد الطالبان إعتقادا على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

من الجدول نلاحظ انه هناك توزيع غير عادل لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف القطاعات، ومنه نستنتج ما يلي:

تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البناء والأشغال العمومية بنسبة عالية تتجاوز 45 % من مجموع المؤسسات، ويليه قطاع الخدمات بنسبة تفوق 12 % ، ويمكن أن نفسر الزيادة والتركز في نشاط البناء والأشغال العمومية إلى الإقبال الكبير للمستثمرين على هذا القطاع، وهو بدوره يؤثر بفعل قوة الجذب التي يتميز بها على بعض النشاطات الأخرى التي يحتاج إليها وهي إنتاج مواد البناء و إنتاج الخشب، وغيرها من الصناعات، حيث لما ينتعش فرع البناء تنتعش باقي الفروع ذات الصلة، ومن المهم الإشارة إلى الوزن الخاص لفرع نشاط البناء الأشغال العمومية، حيث يحتل المرتبة الأولى ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا النشاط لا سيما في مجال بناء السكن، مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع التي تخص الولاية.

من التحليل السابق نستنتج أن هناك هناك إختلاف كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات، ويمكن تفسير غياب القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الخدمي إلى نقص الخبرة في ممارسة الأنشطة الصناعية وهو ما يخلق الإختلاف والتباين.

● التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن من الخصائص الرئيسية المميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي قدرتها على الإنتشار بين المناطق، و من ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الجهوية، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف بلديات الولاية.

الجدول رقم (2 - 14): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية بالنسب المئوية خلال سنة 2015.

البلدية	العدد	النسبة%
1 الوادي	3305	54,21
2 جامعة	340	5,57
3 المغير	240	3,93
4 قمار	231	3,78
5 وادي العنودة	215	3,52
6 البيضاء	215	3,52
7 كوينين	186	3,05
8 حاسي خليفة	175	2,87
9 المقرن	145	2,37
10 الدبيلة	129	2,11
11 الرقيبة	120	1,96
12 ح / عبد الكريم	114	1,87
13 تغزوت	112	1,83
14 الرياح	90	1,47
15 مية ونسة	82	1,34
16 الحمراء	50	0,82
17 سيدي عمران	40	0,65
18 النخلة	38	0,62
19 ورماس	35	0,57
20 سيدي عون	30	0,49
21 الطريفواي	27	0,44
22 ام الطيور	25	0,41
23 الطالب العربي	22	0,36
24 تندلة	21	0,34
25 اسطيل	18	0,29
26 المرارة	18	0,29
27 العقلة	15	0,24
28 دوار الماء	12	0,19
29 سيدي خليل	12	0,19
30 بن قشة	9	0,14
المجموع	6096	100

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

نحاول من خلال تحليل الجدول رقم (2 - 14) الذي يوضح لنا التوزيع الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، الوقوف على مدى انتشار هذه المؤسسات بين مختلف البلديات.

إن التحديد الجغرافي لتموقع هذه المؤسسات يوضح تركزها خاصة في البلديات الكبرى، مشكلة بذلك أقطاب للنمو، تتمحور حول منطقتين رئيسيتين هما: بلدية الوادي التي تستحوذ لوحدها على ما يقارب 51% من مجموع المؤسسات، ثم جامعة بنسبة 5,75%، أما نصيب البلديات الثمانية والعشرون المتبقية فلا يتجاوز 23% من إجمالي المؤسسات، فبلدية الرياح مثلا لم تظفر إلا ب 90 مؤسسة مقابل 3350 مؤسسة لبلدية الوادي في حين أن عدالة التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات تجعل كل بلدية تحظى ب 203 مؤسسة.

إن هذه المفارقة الكبيرة في التوزيع تعني عدم تكافؤ الفرص، أو بالأحرى عدم تامين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، و هو ما يتنافى مع ما يعرف بالتوازن الجهوي، حيث يشكل خطرا على تحقيق أهداف التنمية المحلية.

● كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب البلديات:

يمكن تحديد نصيب كل بلدية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد السكان من خلال ما يوضحه

الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 15) : كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب البلديات لسنة 2015.

البلديات	العدد	عدد السكان	كثافة المؤسسات %
1 الوادي	3305	159735	20,69
2 جامعة	340	12260	27,73
3 المغير	240	49075	4,89
4 قمار	231	6270	36,84
5 وادي العلندة	215	47905	4,48
6 البيضاء	215	16285	4,84
7 كوينين	186	6560	28,35
8 حاسي خليفة	175	29355	5,96
9 المقرن	145	27590	5,25
10 الدييلة	129	37360	3,45
11 الرقيبة	120	9925	12,09
12 ح / عبد الكريم	114	28210	4,04
13 تغزوت	112	14035	7,98
14 الرياح	90	25940	3,47
15 مية ونسة	82	15465	5,30
16 الحمراء	50	7285	6,86
17 سيدي عمران	40	38160	1,04
18 النخلة	38	11305	3,36
19 ورماس	35	4610	7,59
20 سيدي عون	30	7575	3,96
21 الطريفراوي	27	20030	1,34
22 ام الطيور	25	7675	3,25
23 الطالب العربي	22	57710	0,38
24 تندلة	21	7440	2,82
25 اسطيل	18	6305	2,85
26 المرارة	18	12100	1,48

27	العقلة	15	61735	0,24
28	دوار الماء	12	24135	0,49
29	سيدي خليل	12	9775	1,22
30	بن قشة	9	10090	0,89
المجموع		6096	771900	1000

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

من خلال معطيات الجدول نجد أن توزيع المؤسسات لا يتناسب مع التوزيع السكاني للبلديات، حيث نجد أن هناك البلديات الأكثر إكتظاظا سكانيا مقارنة ببلديات أخرى لكن تجدها هي نفسها الأقل كثافة للمؤسسات، فمثلا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن في بلدية الرياح لا يتجاوز 5 مؤسسات، مقارنة ببلدية كوينين التي تقل كثافتها السكانية عن بلدية الرياح ولكن نجد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن 28 مؤسسة.

إن هذا التوزيع لكثافة المؤسسات يدل على أن نوايا الإستثمار تتركز حول المناطق العمرانية والصناعية، أين يشتد النشاط الإقتصادي وتتواجد المصالح والهيئات الإدارية، مما يعني أن إختيار موقع المشروع يبقى خاضعا لتوفر الهياكل وقرب المراكز الضرورية، لاسيما في وسط المدينة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير مناصب الشغل في الولاية:

بعدما تطرقنا لتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، من حيث عدد المؤسسات وكيفية توزيعها القطاعي، وأيضا توزيعها على مختلف المناطق، نقوم فيما يلي بدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية، ونقصد بذلك تحديدا توفير مناصب الشغل، لأن البطالة تعد من أكثر العوامل المهددة لمستقبل التنمية الإجتماعية.

1. تطور العمالة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية:

إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي شهد تطورا متصاعدا وملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وهو ما ينعكس على حجم العمالة في الولاية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 16): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل بالولاية للفترة 2004-2015

السنوات	2004	2011	2012	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1665	2730	3190	5500	6096
حجم العمالة	5994	16028	17684	19822	22090

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

ومن الجدول نلاحظ التطور الذي حدث في مناصب العمل خلال الفترة قيد الدراسة ملحوظ بلغ 16096 منصب نهاية سنة 2015. إضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة في سنة 2015 أصبحت تميل للتوظيف بدرجة أقل، مقارنة مع السنوات السابقة.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل من إجمالي الوظائف:

رغم أن عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد بوتيرة متسارعة خاصة في السنوات الأخيرة، غير أننا لا نستطيع تحديد مدى قدرته على توفير مناصب عمل إلا من خلال مقارنة ذلك بمرجع كإجمالي عدد الوظائف، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (2 - 17): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي الوظائف لسنة 2015:

مناصب العمل السنة	عدد مناصب العمل الإجمالية	عدد المناصب الإجمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية لحصة الم ص م من إجمالي الوظائف
2015	256490	22090	8,61%

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

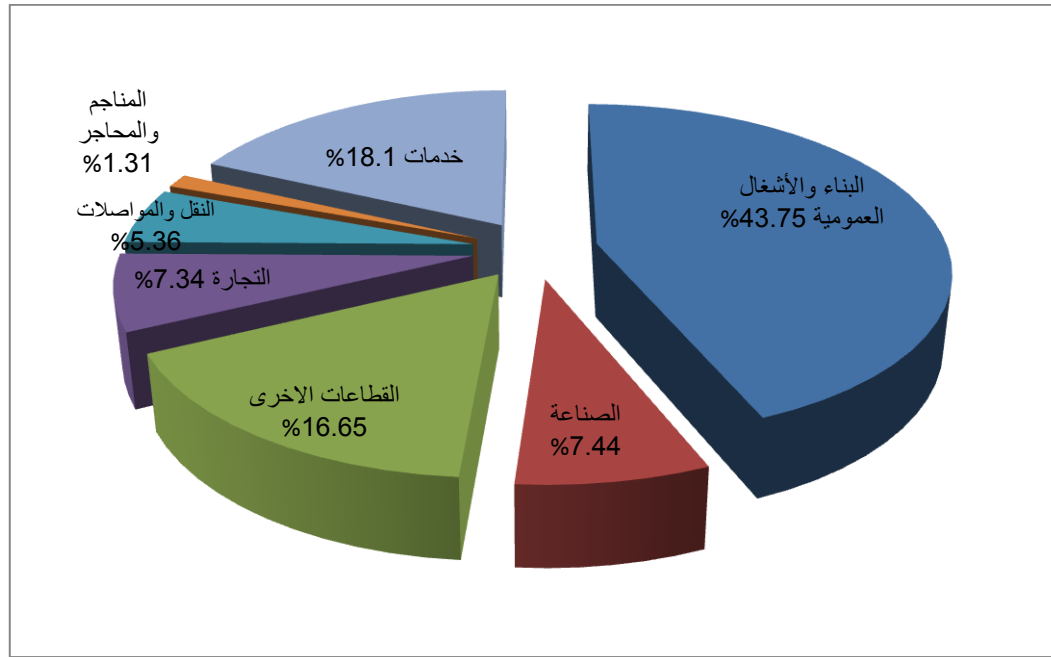
يظهر الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متواضعة نسبيا في إستحداث مناصب العمل، إذ لا تتجاوز 9 % من إجمالي عدد المناصب المستحدثة حتى نهاية سنة 2015، فانطلاقا من كون إجمالي الوظائف يعبر عن الفئة المشتغلة في الولاية، حيث إعتد في حسابها على طريقة المعاينة العشوائية، وبالتالي قد يكون في العينة أشخاص يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة مصرح بهم أو غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، بالإضافة إلى عمال القطاع العام والخاص الدائمون أو المؤقتون، وبالتالي سيكون مجال الفئة المشتغلة واسع نوعا ما على عكس مجال فئة عمال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يشمل فقط العمال المصرح بهم لدى صندوق الضمان الإجتماعي، وبناء على ذلك يمكن وصف هذه النسبة بالهامية كونها تعبر عن

فئة محددة من عمال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هم المصرح بهم فقط، خاصة وأن معظم الوكالات التي إتصلنا بها بالإضافة إلى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجمع على أن عمال هذا القطاع غير المصرح هم يمثلون عدد لا بأس به، غير أننا لم نستطع تحديد نسبتهم نظرا لغياب الإحصائيات المتعلقة بذلك.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط في التشغيل بالولاية:

رغم التناقص المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تساهم في خلق مناصب عمل حسب قطاعات النشاط وفق ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (2 - 3): توزيع مناصب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط سنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم ولاية الوادي.

يمكن القول انه بالرغم أن هذا النوع من المؤسسات يتميز بالإنخفاض المستمر، إلا أنه استطاع حتى نهاية سنة 2015 أن يوفر 22090 منصب عمل، وهذا راجع لكونها توظف في المتوسط من 50 إلى 250 عامل، يتوزعون بشكل غير عادل على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يظهر الشكل أن أهم القطاعات التي تنشط هي: البناء والأشغال العمومية، خدمات، الصناعة، وقطاعات أخرى، والتي تمثل مجتمعة أكثر من 85% ، وأن قطاع البناء والأشغال العمومية لوحده يحوز أكبر نسبة إذ يوفر تقريبا نصف مناصب الشغل، ثم يليه قطاع الخدمات الذي تنقص فيه المخاطرة.

المطلب الثالث: مساهمة القروض المصرفية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب العمل بالولاية.

لقد كان وراء تطور القروض الممنوحة في الولاية امتصاص عدد كبير من البطالين عن طريق مختلف أنواع الدعم والتحفيز وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب.

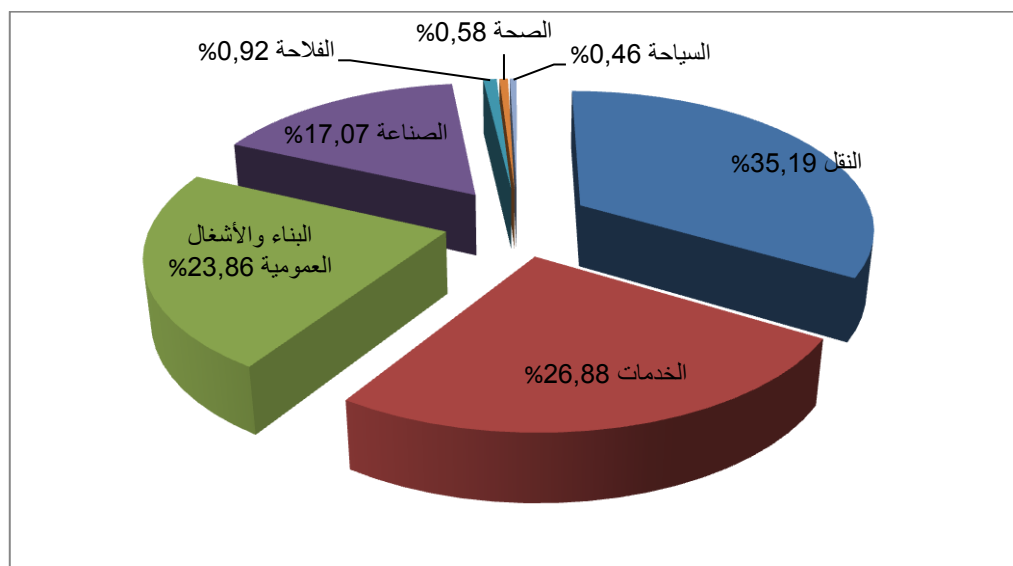
الفرع الأول : مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في توفير مناصب عمل.

لقد تجاوزت قيمة الاستثمارات المصرح بها من خلال موقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية الوادي 143563 مليون دينار خلال الفترة بين سنة 2002 و 2015، بما يوافق 1722 مشروع استثماري مع توفير 18127 فرصة شغل.

أولا : توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط:

إن الحركة التي عرفت مشاريع الوكالة حتى نهاية 2015 والتي أفرزت عن زيادة تقدر بأكثر من 10 أضعاف ما كانت عليه في السنوات السابقة، تبرز تركز المشاريع الاستثمارية في قطاعات دون أخرى و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2 - 4) : توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ولاية الوادي 2002-2015.



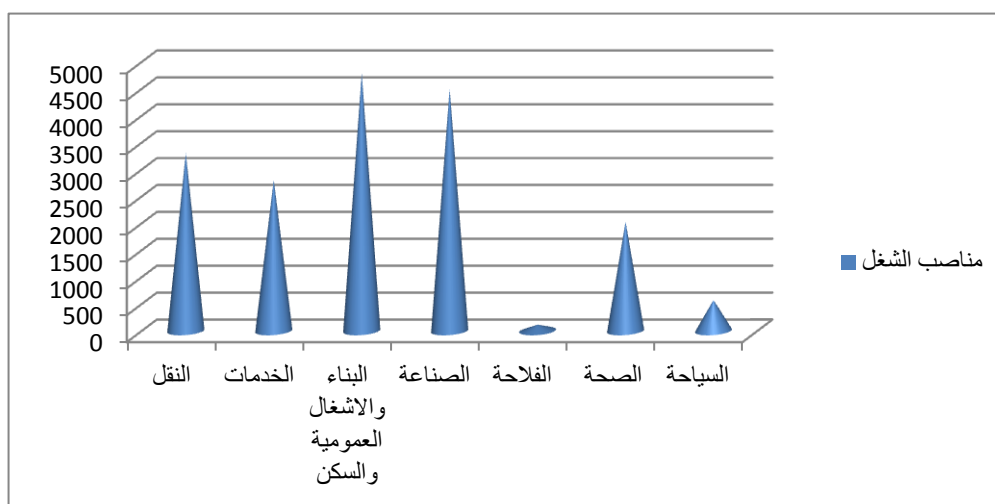
المصدر: من إعداد الطالبان، تاريخ الاطلاع (10 أبريل 2016)، بالاعتماد على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/>.

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية والخدمات يحتكرون لوحدهم 86 % من المشاريع المصرح بها، وهذا راجع لحيوية هذه القطاعات وانتشارها على مستوى الولاية ولأهميتها في الاقتصاد وكذا تفضيل الخواص للاستثمار فيها نظرا قلة درجة المخاطرة والربح المضمون نسبيا، عكس القطاع الفلاحي الذي مازال غير محفز للإستثمار رغم إزدهاره الكبير إذ لم يحظ إلا بنسبة 1% من المشاريع المصرح بها، وبالتالي تبقى فرص الإستثمار به تنتظر الظروف المواتية لإستغلالها.

ثانيا: توزيع العمالة على المشاريع الإستثمارية حسب قطاعات النشاط:

إستطاعت المشاريع الإستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية الوادي من تشغيل 18127 عاطل عن العمل، والذين يتوزعون حسب فروع النشاط الاقتصادي كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم: (2 - 5) توزيع العمالة على المشاريع الإستثمارية حسب قطاعات النشاط ولاية الوادي 2002 - 2015:



المصدر: من إعداد الطالبان، تاريخ الإطلاع (10 أبريل 2016)، بالإعتماد على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar>.

يظهر الشكل تركيز جل العمالة في القطاعات الأكثر استقطاباً للمستثمرين، حيث يستحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية على الحصة الأكبر بنحو يقارب 4795 عامل أي بنسبة 42.89% من اليد العاملة، ثم يليه قطاع الصناعة لإنشائه لأكثر من 4498 فرصة عمل أي بنسبة 24.81% من مناصب العمل، ثم قطاع النقل بقرابة 3309 منصب أي بنسبة 21.12 % ثم يليه قطاع الخدمات بإنشائه لأكثر من 2806 منصب بنسبة 15.47%، أما القطاع الفلاحي فلا يساهم بتوفير أكثر من 511 منصب شغل أي بنسبة 0.63% ونظرا لقلّة المشاريع المنجزة في هذا القطاع. ويعود ذلك إلى كثرة النشاطات المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية

والخدمات والنقل حيث تفوق ثلاث أرباع المجموع العام لمشاريع الاستثمار المسجلة والتي لا تحتاج إلى تقنيات معقدة ولا لتكنولوجيا متطورة بل ليد عاملة كثيفة ذات مؤهلات متواضعة.

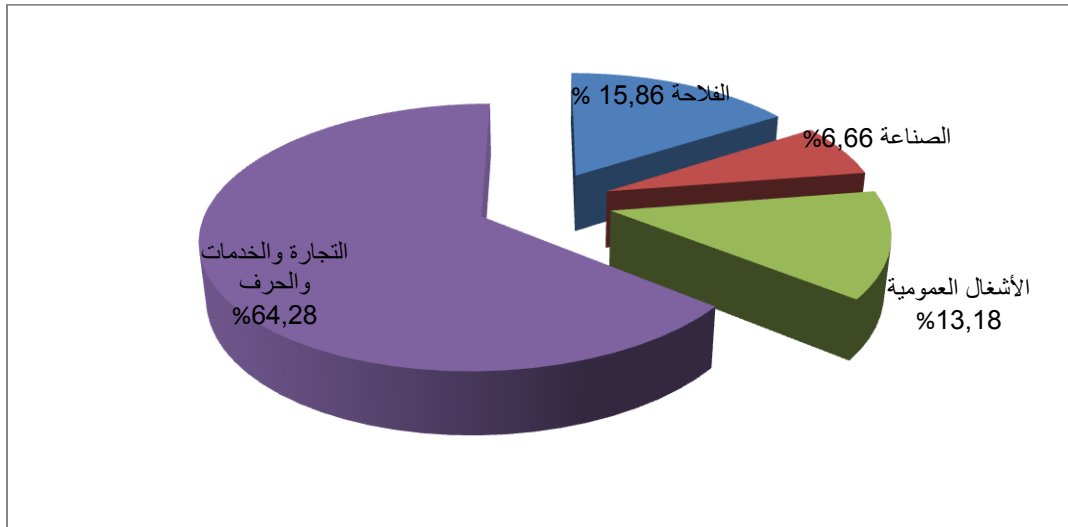
الفرع الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في توفير مناصب عمل

لقد كان لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية الوادي دور كبير في امتصاص عدد هائل من البطالة، حيث استطاعت أن تحقق آمال آلاف الشباب، بتشجيعها لكل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات، حيث بلغ عدد الاستثمارات المصرح بها من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية الوادي 4066 مشروع استثماري خلال الفترة بين سنة 2005 و2015، مع توفير 7412 فرصة شغل.

أولا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط:

يمكن توضيح توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط في الولاية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2 - 6): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط ولاية الوادي 2005 - 2015.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - فرع ولاية الوادي-.

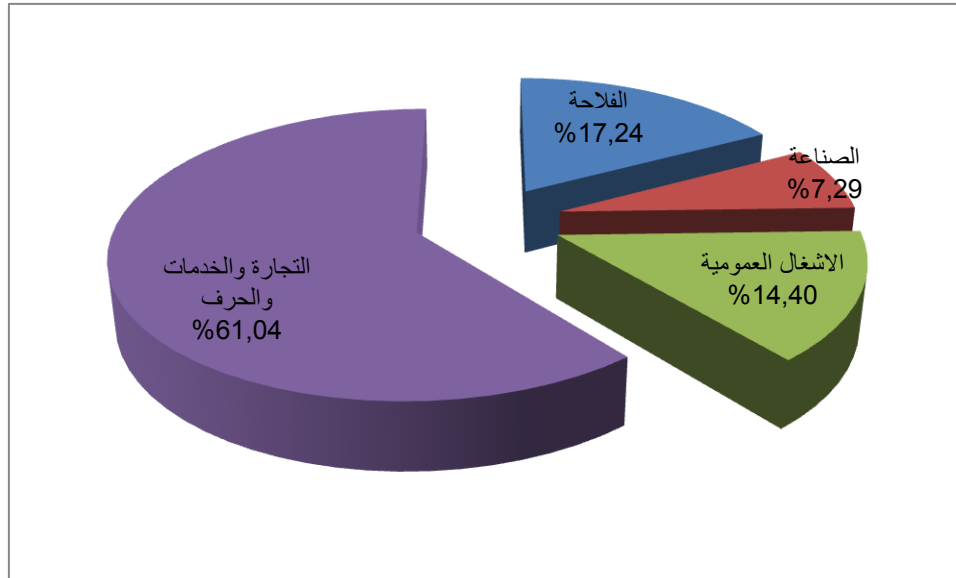
من خلال الشكل نجد أن قطاع التجارة والخدمات حظي بـ 2614 مؤسسة أي أكثر من نصف العدد الإجمالي للمؤسسات والذي يضم عدد هائل من الأنشطة أهمها مكاتب الدراسات والإستشارة في الهندسة المدنية والمعمارية وفي الإعلام الآلي والخدمات الفلاحية وغيرها، عيادات طبية في مختلف التخصصات، مخابر للتحاليل الطبية، مكاتب المحاماة، تأجير السيارات، تنظيف الملابس، الأكل السريع، حلاقة للنساء والرجال، نقل البضائع والمسافرين وغيرها، ويرجع تركيز مشاريع المؤسسات الصغرى في القطاع السابق إلى تعدد و تنوع أنشطة هذا القطاع بالإضافة إلى حيوية هذه المجالات وكون أرباحها مضمونة إلى حد كبير.

أما قطاع الفلاحة فيحتل المرتبة الثانية بـ 645 مؤسسة أي بنسبة 15,86% من العدد الإجمالي للمؤسسات يضم هو الآخر عدد لا بأس به من الأنشطة.

ثانيا: توزيع العمالة على المشاريع الإستثمارية حسب قطاعات النشاط:

وسنتم توضيح توزيع العمالة على المشاريع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2 - 7): توزيع العمالة على المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط ولاية الوادي 2005 - 2015.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - فرع ولاية الوادي-

من الشكل نجد أن نلاحظ من الشكل أن النشاط الأكثر منصبا وتوجها للشباب هو قطاع التجارة والخدمات والحرف بنسبة كبيرة تقدر بـ 64%، ثم يأتي في المرتبة الثانية الفلاحة التي توفر ما نسبته 17,24%، وتأتي الصناعة في الأخير بنسبة 6,66% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري نجد أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 9,8% سنة 2013، وذلك بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان له أثر كبير في خفض معدلات البطالة، ولكن سرعان ما ارتفع المعدل ليصل إلى 11,2%.

أرادت الحكومة الجزائرية علاج مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في أجهزة دعم التشغيل وأجهزة دعم الاستثمار، ومن خلال الدراسة لاحظنا أن تلك الأجهزة حققت نتائج إيجابية فيما يخص توفير مناصب العمل والتخفيف من حدة البطالة ولكن معظم هذه المناصب كانت في القطاعات الغير منتجة.

كما عرفنا في هذا الفصل على خصائص البطالة في ولاية الوادي، والتي تظهر أن بلدية الوادي والبلديات المجاورة لها هي الأكثر تضررا من البطالة حسب معطيات وكالة التشغيل المحلية، ونعتقد أن هذا يعود للكثافة السكانية الكبيرة في هذه المناطق، كما أن معظم طالبي العمل (البطالون) هم من الشباب الذكور، ذوي المستوى التعليمي المتوسط في الغالب يتميزون بنقص الخبرة والكفاءة المهنية، إلا أنه في السنوات الأخيرة يظهر تزايد ملحوظ لخريجي الجامعات.

إن تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية تبرز ثقل وزن القطاع الخاص ضمن مجموع المؤسسات، الذي يشهد نمو بوتيرة جيدة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتتنوع مؤسسات بشكل يتناسب والتوزيع السكاني للبلديات، وهذا يدل على أن نوايا الاستثمار تتركز حول المناطق العمرانية أين يشتد النشاط الاقتصادي وتتوفر الهياكل الضرورية.

ولقد أثبتت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مساهمتها الأكبر في التوظيف ضمن مختلف وكالات وصناديق الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتظهر أن المؤسسات الصغرى هي الأكثر قدرة على إستحداث مناصب شغل، وعليه يجب الزيادة في تشجيع إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات بكثافة إذا أردنا الحد من ظاهرة البطالة في الولاية.

خاتمة

تساهم القروض المصرفية بشكل فعال في توفير فرص العمل، ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع دور القروض المصرفية في التقليل من إشكالية البطالة في الجزائر تم التوصل إلى النتائج والإقتراحات التالية:

أولاً: اختبار الفرضيات:

✓ إن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته المصرف بمنح الأموال إلى شخص آخر وهو المدين أو يعد بمنحها إياه ويلتزم بضمانه أمام الآخرين في مجال محددة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ تظهر البطالة بدرجات متفاوتة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع ذلك أساساً إلى سببين وهما التقدم التكنولوجي المتنامي، حيث أصبحت الآلة تحل محل الإنسان وهذا بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فغالبية تتميز بمعدلات نمو سكانية مرتفعة وهذا ما يترجم إلى نمو في قوة العمل بمعدلات كبيرة أيضاً مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية إن لم نقل كلها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ شهدت العديد من التغيرات، والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها والنتيجة معدلات بطالة عالية قاربت معدلات البطالة التي سادت سنوات الستينات والتي ترجمت الاختلال في سوق العمل، ومن ثم ظهر هيكل جديد لطبقة البطالة وهي تتمثل في الفئة الشبانية خريجي الجامعات، وقد وضعت الدولة الجزائرية العديد الإجراءات من خلال التركيز على جانب الاستثمارات والتي بدورها هذه الأخيرة ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ مع تزايد شدة البطالة وانتشارها في جميع مناطق البلاد حيث انتقلت من المناطق الحضرية لتمتد إلى المناطق الريفية ونظراً للهوة المتزايدة بين نمو عدد سكانها وبين نموها الاقتصادي العام أولت الجزائر اهتماماً كبيراً لمسألة البطالة محاولة القضاء أو التخفيف من شدة البطالة وكذا التخفيف من ضغوط سوق العمل ولمواجهة التشغيل كل هذا لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في التقليل البطالة وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل والمحاولة وضع حد لتفاقم مشكلة البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

✓ تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الوادي اهتماماً كبيراً من قبل السلطات المحلية، ويتجلى ذلك في إنشاء مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على مستوى الولاية سنة 2004، وفي سنة 2015 أصبحت عبارة عن مصلحة تابعة لمديرية الصناعة والمناجم، حيث أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطوراً متصاعداً وملحوظاً بين سنتي 2004 و2015 حيث انتقل من

1665 مؤسسة في نهاية 2004 إلى 6096 مؤسسة في نهاية 2015 أي بزيادة 4431 مؤسسة، مع توفير 22090 منصب عمل، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

ثانيا: النتائج النظرية

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- إن البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الإقتصادي والإجتماعي، وأن استمرارها و عدم الإهتمام بها يزيد من حدتها، مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع.
- تعتبر القروض المصرفية الموجهة للاستثمار من أكثر أشكال القروض فعالية، فهي تدفع بحركة الإنتاج وتحرك عجلة التنمية من خلال المشاريع المستحدثة، وبالتالي استحداث مناصب عمل، وهذا إلى ما يؤكد على دورها الفعال في إمتصاص البطالة.
- إن القروض المصرفية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للدولة في تحقيق الاستثمارات ومن ثم توفير مناصب العمل.
- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال و الاستثمار.

ثالثا: النتائج التطبيقية:

- لقد تمكنت الجزائر من ضغط معدل البطالة خلال العشرية الأخيرة إلى ثلث ما كان عليه، باتخاذ تدابير وإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقت، التي لم ترق لأن تكون سياسة فعالة للحد من هذه الظاهرة بل حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم إعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار في البلاد خلال هذه الفترة بإصدار السلطات العمومية لعدة قوانين من شأنها تشجيع وتطوير الاستثمار.
- الغياب التام للمعطيات المتعلقة بظاهرة البطالة في ولاية الوادي لدى الديوان الوطني للإحصائيات، لهذا تعذر علينا حساب معدل البطالة الحقيقي في كل بلدية من أجل تحديد البلديات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة ودراسة خصائصها، مما جعلنا نعتمد على معطيات وكالة التشغيل لولاية الوادي والتي لا تعكس العدد الحقيقي للبطالين بالولاية لأنها تعنى فقط بطالبي العمل المسجلين لديها من أجل تحديد أهم خصائص البطالة في الولاية.
- إن بلدية الوادي والبلديات المجاورة لها هي الأكثر تضررا من البطالة حسب معطيات وكالة التشغيل المحلية، ونعتقد أن هذا يعود للكثافة السكانية الكبيرة في هذه المناطق، التي تدل على ارتفاع عدد السكان النشطين بها، كما أن معظم طالبي العمل (البطالون) هم من الشباب الذكور ذوي المستوى التعليمي المتوسط في الغالب يتميزون بنقص الخبرة و الكفاءة المهنية، إلا أنه في السنوات الأخيرة يظهر تزايد ملحوظ لخريجي الجامعات.

- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يوضح تركزها خاصة في البلديات الكبرى مشكلة بذلك قطب للنمو وهي بلدية الوادي، وهو ما تتنافى مع ما يعرف بالتوازن الجهوي، حيث تشكل خطرا على تحقيق أهداف التنمية المحلية.
- إن توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة يتناسب مع التوزيع السكاني للبلديات وهذا يدل على أن نوايا الإستثمار تتركز حول المناطق العمرانية والصناعية أين يشتد النشاط الاقتصادي و تتواجد المصالح والهيئات الإدارية مما يعني أن اختيار موقع مشاريع الاستثمار يبقى خاضعا لتوفر الهياكل وقرب المراكز الضرورية.
- حدث تطور كبير في مناصب العمل المستحدثة في نهاية سنة 2015 كزيادة مقارنة مع سنوات سابقة، لكن ورغم أن هذا التزايد بوتيرة متسارعة لعدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في السنوات الأخيرة، غير أننا لا نستطيع تحديد مدى قدرتها على توفير مناصب عمل إلا من خلال مقارنة ذلك بمراجع المتمثل هنا بإجمالي عدد الوظائف الذي يدل على مجموع الفئة المشتغلة في الولاية.
- إن توزيع العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط يظهر سيطرت نشاط البناء والأشغال العمومية على مجموع نشاطات القطاع يليه النشاط التجاري، نعتقد أن هذا يعود إلى التوجه الكبير نحو هذا النوع من مجالات النشاط نظرا لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة ببناء السكن مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة و المتعلقة بولاية الوادي.
- إن مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية الوادي هي الأكبر في توفير عدد مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية مقارنة بباقي الوكالات والصناديق التي تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: التوصيات

- تقودنا نتائج البحث إلى تقديم بعض الإقتراحات نوجزها فيما يلي:
- تشجيع القروض المصرفية، لتدعيم القطاعات ذات الجدوى في مجال استحداث مناصب شغل حتى تصبح هناك مساهمة فعالة في الحد من ظاهرة البطالة.
- تشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء الولاية، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل بلدية.
 - ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة متمثلة في القروض المصرفية عن طريق تقديم الدعم المالي والتسهيلات الإدارية التي من شأنها تعمل على تحقيق نجاح واستمرار المؤسسة التي بدورها تحقق التنمية وتستحدث مناصب الشغل.
 - وضع آليات متابعة نشاط القروض المصرفية والسهر على نجاحها وديمومتها للحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة.

- توفير الدعم والتدريب لأ مستفيدين من القروض المصرفية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة يضمن نجاحها واستمرارها .

- توفر الترابط والاتصال بين الهيئات المسؤولة والمعنية بنمذ القروض وتبادل الخبرات بين أعضائها يمكن من تنمية المؤسسة.

- تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة من خلال استحداث بنوك خاصة لتمويلهم ولتكن بنوك إسلامية، وذلك لما لها من حلول تمكن من القضاء على مشاكل المشاريع الصغيرة من ناحية السهولة في الحصول على التمويل وخلق مزيد من المشاريع وفرص العمل.

خامسا: آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مناسبة وملائمة لموضوع بحث جديد تتمثل فيما يلي:

- دور أجهزة التشغيل في حل مشكل البطالة في الجزائر.

- برامج ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق العمالة في الجزائر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد بن الحسين بن أحمد الحسيني، **خطابات الضمان المصرفية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 2- إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2006.
- 3- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 4- حربي محمد عيسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر الأردن، 2006.
- 5- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
- 6- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
- 7- زينب صالح الاشوح، **الاطراد والبيئة ومداداة البطالة**، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2003.
- 8- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد المصارف**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 9- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط1، الديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 10- ضياء مجيد الموسوي، **الخصوصية والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 10- عبد الحميد محمد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2002.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 12- عبد المطلب عبد الحميد، **المصارف الشاملة وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 13- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 14- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية**، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية، الإسكندرية، 2007.
- 15- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح عليها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
- 16- فلاح حسن الحسيني عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 17- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 18- كمال الدين عبد الغني المرسى، **الحل الإسلامي لمشكلة البطالة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
- 19- محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة أساليب الواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 20- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 21- مدحت الصادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، 2001.
- 22- مصطفى رشدي شبيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 23- مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 24- ناصر دادي عدون عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

ثانيا: الرسائل

- 25- بلعباس رابع، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.
- 26- جعفري حياة، قاسم مليكة، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015.
- 27- زايدي صبرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البيرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك جامعة البيرة، 2014-2015.
- 28- قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، فرع مالية مؤسسة جامعة بومرداس، 2008-2009.
- 29- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

ثالثا: المجالات

- 30- شاكركرويني، وآخرون، القروض المصرفية، مجلة اضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 11، يوليو 2011.
- 31- مراد عبيدات، أثر تغيرات أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2013، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المديّة، العدد 09، ديسمبر 2015.
- رابعا: المؤتمرات والملتقيات:
- 32- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ابوظبي، 24-27 أكتوبر 2014.
- 33- راشدة عزير، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر، 2011.
- 34- ماضي بلقاسم، آمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.
- 35- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، الجزائر، أفريل 2013.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- 36- النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014، الموقع : <http://www.ons.com>
- 37- ديموغرافيا الجزائر 2015 www.ons.dz
- 38- <http://www.ansej.org.dz>
- 39- <http://www.andi.dz/index.php/ar>
- 40- التقسيم الإداري للولاية: <http://wilayaeloued.com>
- 41- مونوغرافيا ولاية الوادي-السكان والحركة الديمغرافية: <http://wilayaeloued.com>

المراجع بالأجنبية:

- 42- Bureau international du travail , la normalisation international du travail, nouvelle série 53 GENEVE, 1953
- 43- L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, N° 226, éditions ONS, ALGERI; 1995
- 44- Principaux indicateur socio-économique, [http // :Wilayaeloued.com](http://Wilayaeloued.com)

الملاحق